مجلة فكرية إبداعية

مجلة شهرية تصدر مؤقتا ست مرات في السنة . العدد 23 ــ السنة السادسة ــ 1982 . المدير المسؤول : محمد بنيس. هيئة التحرير : محمد البكروي، مصطفى المسناوي، عبد الله راجع. العنوان : ص.ب. : 505، المحمدية، المغرب. التصفيف الالكتروني : لينو النخلة، 5، زنقة مستغانم، البيضاء. السحب : مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر. التوزيع : سوشريس. رقم الايداع القانوني : 12ــ1974. الاشتراكات : بالمغرب : الاشتراك العادي : 30 دهـ. اشتراك المؤسسات : 75 دهـ. الاقطار العربية وأروبا : الاشتراك العادي : 75 دهـ. اشتراك المؤسسات : 225 دهـ. اشتراك المساندة : ابتداء من 50 دهـ. تبعث الاشتراكات باسم : محمد بنيس ــ الحساب البريدي : 1.383.41 الرباط.

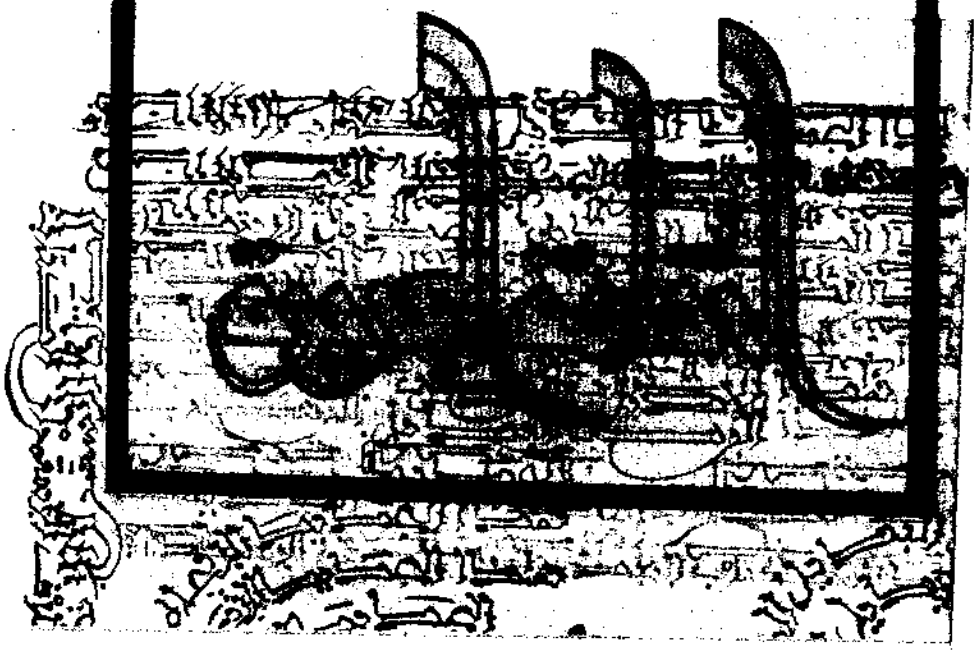

صدر أخيراً
ضمن سلسة « **الثقافة الجديدة** »
ديوان عبد الله راجع
« سلاماً وليشربوا البحار »

ارتفع سعر « الثقافة الجديدة »، ابتداء من العدد 22 إلى 8 دراهم، بدل 6 دراهم، وهو ارتفاع يأتي في سياق المصاعب المادية التي يعرفها الطبع، كما تعرفها مجالات الحياة اليومية الأخرى.

لم يتغير سعر المجلة منذ سنتين، رغم التصاعد الدوري لتكاليف الطبع، ورغم ما نحاول ادخاله من تحسينات لها مستلزماتها المادية.

وإذا كنا مضطرين لهذا الإجراء، فإننا **ما نزال نحافظ على ثمن الاشتراك**، داخل المغرب وخارجه، للأفراد والمؤسسات.

لا نريد هنا الكشف عن خساراتنا المادية المتراكمة، اعتقاداً منا بثقة قارىء « الثقافة الجديدة » فينا، لذا نرجو أن يقاسمنا بعض همومنا، وألّا يتراجع في اختراق الطريق الصعبة لتدعيم استمرارية واستقلالية المجلة، بالاشتراك فيها، وتوسيع التعريف بها.

الثقافة الجديدة

الموضوعـــات

حـــوار

إيديولوجية الدولة في الولايات المتحدة (أو العنف الصامت)
نوم تشومسكي 4

دراســـات

العائلة القروية المغربية (مواقف من التقليد والحداثة)
فاطمة المرنيسي ــ مليكة البلغيتي 36

نحو بنيوية مضادة (دلائلية جوليا كريستيفا)
محمد زاهيري 81

الموت والسياســة
عبد الله الساعف 100

قصائـــد

حنين المفارقات
محمد عزيز الخصيني 108

شذرات الخريف
محمد رضا الكافي 118

بياض لنوبة العشاق
عبد اللطيف الفؤادي 123

من تراثنا الحديث

من تاريخ الشعر والشعراء بفاس (الجزء الاول)
أحمد التميشي 127

1 ــ المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن رأي كاتبيها
2 ــ المقالات التي لم تنشر لا ترد الى أصحابها.

رقم الايداع القانوني : 12 / 1974

نوم تشـومسكـي

ايديولوجية الدولة في الولايات المتحدة
أو
العنف الصـامــت

يمثل هذا النص الفصل الأول من كتاب : « اللغة والمسؤولية »(*) وهو يبرز المواقف السياسية للعالم اللغوي الكبير « نوم تشومسكي » تلك المواقف التي عبر عنها من خلال كتبه السياسية العديدة مثل :

- ــ القوة الأمريكية والسادة الصينيون الجدد.
- ــ مقالات حول الهند الصينية.
- ــ مشاكل المعرفة والحرية.
- ــ منطق الدولة.
- ــ السلم في الشرق الأوسط ؟.
- ــ تأملات في العدالة والقومية.

ويتخذ النص شكل حوار بين تشومسكي واللغوية الفرنسية ميتسو روناط. حيث تقوم هذه الأخيرة بإثارة القضايا بينما يقوم تشومسكي ببسطها.

المترجـم

م. ر : الغريب أن كتاباتكم السياسية وتحليلاتكم للأديولوجية الأمبريالية الأمريكية تبدو معروفة سواء في فرنسا أم في الولايات المتحدة أكثر مما عليه الحال بالنسبة للعلم الحديث الذي أسستموه : أي النحو التوليدي. إن ذلك يطرح السؤال الآتي : هل ترون من رابط ما بين انشطتكم العلمية ــ دراسة اللغة ــ وأنشطتكم السياسية على مستوى منهج التحليل مثلا ؟

ن. ت : إن كانت هناك علاقة ما فهي توجد بالأحرى على مستوى مجرد. فأنا لا أستعمل أي منهج غير عادي في التحليل ؛ وما لدي من معرفة خاصة باللغة ليس له تعلق مباشر بالشؤون الاجتماعية والسياسية. فكل ما كتبته عن تلك القضايا (القضايا السياسية) كان من الممكن أن يكتبه غيري. فليست هناك إذن أية علاقة مباشرة ما بين كتاباتي وأنشطتي السياسية من جهة، والأعمال المتعلقة ببنية اللغة من جهة أخرى. إلا أنه يمكن من بعض

الاوجه أن يصدر كل ذلك عن بعض القناعات والمواقف المشتركة إزاء المظاهر الاساسية للطبيعة البشرية. ويبدو لي أن التحليل النقدي في الميدان الإيديولوجي أمر من السهولة بمكان إذا ما قيس بالأبحاث التي تتطلب درجة ما من تجريد المفاهيم. فالتحاليل الإيديولوجية التي تشغلني كثيرا لا تستدعي على العموم سوى قدر بسيط من التفتح الذهني، ودرجة عادية من الفطنة بالإضافة إلى نوع من الشك المنهجي.

فلنأخذ مثلا مسألة الدور الذي يقوم به المثقفون في مجتمع كمجتمعنا. إن هذه الطبقة الاجتماعية التي تشمل المؤرخين وغيرهم من الأكاديميين، كما تشمل الصحفيين والمعلقين السياسيين... الخ تتكفل بتحليل الواقع الإجتماعي وتقديم صورة معينة عنه. وبذلك ينتصب هؤلاء بفضل تحليلاتهم وتأويلاتهم كوسطاء ما بين الحقائق الإجتماعية والجماهير العريضة : إنهم يفرزون التبرير الأيديولوجي لما هو قائم من ممارسات اجتماعية. فانظري إلى أعمال الأخصائيين في قضايا الساعة وقارني تأويلاتهم بما يقابلها من أحداث. قارني بين أقوالهم وعالم الحقيقة. إنك لواجدة في الغالب اختلافا عظيماً. وحينئذ يمكنك أن تخطي خطوة أخرى بأن تحاولي تعليل ذاك الاختلاف آخذة الوضعية الطبقية للمثقفين بعين الاعتبار.

إن تحليلا كهذا يكتسي في نظري أهمية بالغة، ومع ذلك فإن مهمة إنجازه غير ذات صعوبة، والمسائل التي يثيرها ذلك لا تشكل في نظري تحديا للفكر. فبقليل من الصنعة والمراس يمكن لكل من يرغب في انتشال نفسه من قبضة جهاز الايديولوجية والدعاية السائدة أن يتحقق بنفسه من أنواع التزييفات التي تلفقها شرائح مهمة من المثقفين. إن ذلك بامكان الجميع. واذا كان ذلك النوع من التحليلات يتم غالبا بشكل الحفاظ على مصالح خاصة بدل العمل على إبراز الواقع والأحداث.

ونظراً لوجود هذا الاتجاه بالضبط، فإنه يتعين على المرء أن يحترز من إيهام الآخرين بأن لا أحد يقوى على مثل تلك الأعمال التحليلية باستثناء المثقفين المسلحين بخبرات خاصة. والحقيقة أن هذا ما يميل أمثالنا من المثقفين إلى اعتقاده : إنهم يدعون معالجة معارف لُدنية ليست في متناول عامة الشعب. غير أن ذاك مجرد هراء. فالعلوم الاجتماعية عامة، وتحاليل قضايا الساعة خاصّة، أمور في متناول كل من يرغب في الاهتمام بمواضيعها. إن ما يزعمونه من تعقيد وعمق وغموض بشأن هذه القضايا هو جزء من المغالطات التي يرسخها جهاز المراقبة الايديولوجية قصد إيهام عامة الشعب بأن تلك المسائل بعيدة عنه، وإقناعه بعجزه عن تنظيم شؤونه الخاصة، وعن فهم الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه بدون وصاية الوسطاء. ويتعين ــ نظرا لكل هذا ــ على المرء أن يحترز من ربط تحليل المسائل الاجتماعية بالمواضيع العلمية التي تتطلب من جانبها خبرة فنية خاصة، وتستدعي بالتالي توفير إطار خاص من المراجع المفهومية قبل الشروع في بحثها بحثاً جدياً. فيكفي في ميدان تحليل المسائل الاجتماعية والسياسية أن يواجه المرء الحقائق وأن يكون مستعدا لاتباع خطة عقلانية في أحكامه. فلا يستدعي الأمر شيئا أكثر من التفكير الديكارتي العادي الذي يشترك فيه الناس بالتساوي... أي الاستعداد لاستقبال الحقائق بذهن متفتح، ولإخضاع القناعات المسلم بها لمحك

الاختبار، ولمواصلة الاستدلال المعين حتى يسفر عن نتائجه النهائية. وكل ذلك لا يستدعي معرفة لدُنية خاصة لكي يستطيع سبر « أعماق » لا وجود لها.

م. ر : الحقيقة أنني أفكر في عمل كان قد استطاع أن يكشف عن وجود «قواعد» تحكُم كل نظام أيديولوجي ولا يدركها وعي أولئك الذين استوعبتهم دوامة التاريخ. فهناك مثلا تلك الدراسة التي خصصها جان بيير فاي لظهور النازية. ان هذا الصنف من الدراسات يبين بأن نقد الايديولوجيا يمكن أن يبلغ درجة التعمق النظري.

ن. ت : أنا لا أقول باستحالة إقامة نظرية ذات أهمية بالغة تتناول الايديولوجيا وأسسها الاجتماعية. ان ذلك ممكن. إلا أنه ليس ضروريا ليفهم المرء مثلا ما الذي يدفع المثقفين في غالب الأحيان إلى تزييف الواقع لصالح قوة خارجية، أو ليقف على الكيفية التي يتم بها هذا التزييف في حالات خاصة ذات أهمية مباشرة. فالحقيقة إذن هي أن المرء يستطيع أن يعالج كل هذه الأمور كمواضيع مهمة للقيام بالأبحاث. إلا أنه يتعين التمييز بين أمرين :

1 ــ هل يمكن القيام بتحليل نظري شمولي الدلالة في هذا الميدان ؟

الجواب : نعم، من حيث المبدأ. ويجب أن يبلغ هذا الصنف من الأعمال مستوى يستدعي فيه خبرة خاصة. وهو بذلك يشكل مبدئيا جزءا من العلوم.

2 ــ هل يعتبر مثل هذا العلم ضروريا لإزاحة أطياف التزييف التي يُسدِلُها المثقفون على الواقع الاجتماعي ؟ الجواب : لا. اذ يكفي لذلك البذلُ والتَّحَدِّي العادي.

فلنورد بهذا الشأن مثالا ملموسا : حينما يستجد حدث ما في العالم، تهب وسائل الاتصال الجماهيري ــ التلفزة، الصحافة ــ للبحث عمن يقوم بتفسيره. وقد جرت السُّنة في الولايات المتحدة على الأقل بأن يتم التوجه نحو المحترفين في ميدان العلوم الاجتماعية ؛ وذلك بناءً على قناعة تبدو معقولة في ظاهرها ــ وهي بالفعل كذلك إلى حد ما في بعض المستويات ــ تلك القناعة التي ترى أن هؤلاء الخبراء يتوفرون على كفاءة خاصة لتفسير ما يجري. كما أن أولئك المحترفين يجدون بالمقابل فائدة عظيمة في إقناع الجميع بوجود إطار نظري مرجعي ينفردون بامتلاكه انفراداً يُعطي لهم دون غيرهم الحقَّ في الخوض في تلك الأمور والتعليق عليها، أو في الادعاء بأنهم في وضعية تسمح لهم بذلك.

تلك إحدى السبل التي يقوم المثقفون عبرها بأداء وظيفة فعلية وفعالة في إطار جهاز الرقابة الاجتماعية : فنحن لا نستشير رجل الشارع حول كيفية إقامة جسر. أليس كذلك ؟ إننا نتجه إلى الخبير المحترف. طيب، كذلك وبنفس الاعتبار لا يجوز لنا أن نستشير رجل الشارع مستفسرين : هل ينبغي لنا أن نتدخل في أنغولا ؟ إننا نحتاج هنا إلى محترفين يتم اختبارهم بتحرٍّ لكي ينبلج اليقين.

ولكي ننتقل بالمسألة إلى حيز الملموس، اسمحي لي بتناول الأمر من وجهتي الشخصية : لقد تطرقت في إطار عملي المتخصص إلى جملة من القضايا المنتمية إلى ميادين أخرى متنوعة. لقد أنجزت مثلا أعمالا حول اللسانيات الرياضية من دون أن أكون متوفرا على شهادات مهنية

في الرياضيات. فأنا في هذا الميدان مجرد عصامي، وليس تكويني فيه بالتكوين الحسنْ. إلا أنه كثيراً ما يتم استدعائي من طرف بعض الجامعات لأتحدث عن اللسانيات الرياضية في ندوات ومناظرات الرياضيات. ولم يحدث قط أن سئلت عما إذا كنت أتوفر على الشهادات المؤهِّلة لتناول هذه المواضيع. فاهتمام الرياضيين إنما يتركز على السعي إلى معرفة ما أفوه به. فلم يعارض قط أحد حقي في الكلام سائلا إياي عما إذا كنت مُحرزاً على درجة الدكتوراه في الرياضيات، أو ما إذا كنت قد تلقيت دراسات عليا في الموضوع. ما كان أي شيء من ذلك ليخطر ببالهم. فما يسعون إلى معرفته هو ما إذا كنت على صواب أم على خطإ في أحكامي ؛ هو ما إذا كان الموضوع ذا أهمية أم لا ؛ هو ما اذا كان بالإمكان معالجة الموضوع بطريقة أنسب. فالنقاش ينصب على الموضوع وليس على مدى أحَقِّيتي بمعالجته.

بينما نجد أنه حينما يتعلق الأمر بمناقشة مالَهُ علاقةٌ بالمسائل الاجتماعية، أو بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كالفيتنام، أو الشرق الأوسط مثلا فإن المسألة (مسألة الكفاءة الرسمية) لا تلبث أن تُثار وبغير قليل من الهيجان. فكثيراً ما يتحداني البعض باسم الشواهد المؤهلة أو يسألني عن نوع التكوين الخاص الذي أكون قد استفدت منه حتى أصبح مؤهلا للخوض في مثل هذه الأمور. إن الاعتقاد قد قرَّ على أن أمثالي من أفراد الشعب الذين يُعتبرون أجانب في نظر المحترفين، غيرُ مؤهلين للكلام عن مثل تلك الأشياء.

قارني إذن بين الرياضيات والعلوم السياسية. إنه لأمر مثير. فالذي يهم الناس في ميدان الرياضيات والفيزياء هو ما تقول وليس الشهادات. أما إذا عزمت على تناول الواقع الاجتماعي فينحتم عليك تقديم شواهد أهليتك، خصوصا اذا ما ابتعدْتَ عن الإطار المقبول للتفكير. ويبدو على العموم أنه من الجائز القولُ بأنه كلما كانت المادة الفكرية لحقل ما غنيةً كلما قلَّ اشتراط الشهادات وكُبرت العناية بالمضامين. بل إنه من الممكن الادعاء بأن تناول المسائل الجوهرية في الفنون[1] الايديولوجية قد ينطوي على خطورة نظراً لأن هذه الفنون لا تحصُر اهتمامها في العمل على كشف الوقائع وشرحها، بل تميل إلى تقديم هذه الوقائع مؤولةً تأويلًا يستجيب لبعض المقتضيات الايديولوجية، أو إلى اكتساء طابع الخطورة بالنسبة للمصالح القائمة اذا لم تستجب لتلك المقتضيات.

ولابد لإكمال اللوحة من أن نشير بهذا الصدد إلى مفارقة صارخة ــ فيما يخص تجربتي الشخصية على الأقل ــ ما بين الولايات المتحدة وباقي الديموقراطيات المصنعة. لقد لاحظتُ مع مر السنين أنه بالرغم من أنني أدعى كثيرا من طرف الصحافة والراديو والتليفزيون في كندا وأوروبا الغربية واليابان واستراليا للتعليق على القضايا العالمية والمسائل الاجتماعية فإن مثل ذلك لا يحدث في الولايات المتحدة إلا نادرا. [أستثني هنا تلك الصفحات الخاصة التي يُسمح فيها بعرض نطاق معين من الرؤى المتباعدة بل يشجع ذلك أحيانا، إلا أنه يتم تقديمها في نفس الوقت كمجرد « تعبير مرسل عن عينات من الرأي العام ». فالذي أعنيه هو تلك التحاليل والتعاليق التي تندرج في إطار الاتجاهات الكبرى لمعالجة وتأويل قضايا العصر. فبين هذا وذاك فرق جوهري].

لقد كانت المفارقة مأساوية خلال حرب فيتنام. وهي ما تزال قائمة. ولو كان الأمر يتعلق بمجرد تجربة شخصية لما كان ليحمل دلالة ذات بال. إلا أن لدي اليقين بأنه ليس كذلك.

وهكذا فإن الولايات المتحدة تمثل حالة خاصة في حظيرة الديموقراطيات المصنعة فيما يخص تصلب جهاز المراقبة الايديولوجية ــ ولنسمِّها شحنا عقائديا ــ التي تمارسها وسائل الاعلام الجماهيري. ومن بين الخطط المستعملة لإحكام تضييق دائرة الأفق تلك، توجد خطة التكتُّل حول الشواهد المهنية المؤهِّلة. ولقد أفلحت الجامعة والفنون الاكاديمية منذ القدم في الحفاظ على التآويل والمواقف الامتثالية، بحيث أن التكتل حول « الخبرة المهنية » يحول على العموم بين الرُّؤى والتحاليل المبتعدة عن الاعتدالية (orthodoxy) وبين التعبير عن نفسها إلا نادرا.

وعليه، فحينما ترددتُ في محاولة الربط بين أعمالي اللسانية وبين تحاليل القضايا الجارية والايديولوجيا، كما يُقترح البعض، إنما كان ذلك لسببين : أولهما أن العلاقة بين الأمرين جدُّ واهية. وثانيهما أني لا أريد لنفسي أن أساهم في ترسيخ الوهم الذي يُوحي بأن تلك القضايا تقتضي مستوى من التفكير والتقنية لا يحصُل بغير تكوين خاص. ومع ذلك فإني لا أريد من خلال هذا أن أنكر ما تقولين : فبإمكان المرء أن يعالج طبيعة الايديولوجيا والدور الذي تلعبه المراقبة الايديولوجية، وكذا الوظيفة الاجتماعية التي يؤديها المثقفون... الخ معالجة رفيعة المستوى. كل ما هناك أن ما يواجه المواطن العادي الذي يسعى إلى فهم الواقع الاجتماعي وإزاحة الأقنعة التي يتنكر وراءها أمرٌ لا سبيل إلى مقارنته بالاشكاليات التي عالجها جان بيير فاي في أبحاثه حول لغة الأنظمة الاستبدادية.

م. ر : لقد أشرتم في معرض تحليلكم للايديولوجيا إلى واقعة « غريبة » : وهي أن بعض الصحف تنتهج أحيانا سياسة « الموازنة » المتمثلة في عرض تقارير وتآويل متناقضة جنبا إلى جنب، وقلتم بأنه لا يُؤخذ مع ذلك إلا بالرواية الرسمية، الرواية الممثِّلة للايديولوجيا السائدة حتى وإن كانت مُفتقِدةً لأدنى حجة، بينما يتم رد الرواية المعارضة على أصحابها بالرغم من صلابة الحجة وثقة المصدر.

ن. ت : نعم، وذلك راجع جزئيا إلى أنه عادة ما يُعار تقدير خاص للرواية التي تستجيب أكثر من غيرها لدواعي القوة والامتياز. ومع ذلك فمن الأهمية بمكان ألا يُغفل الاختلال الصارخ للتوازن في الكيفية التي يقدم بها الواقع الاجتماعي لعامة الناس.

فنحن لا نستطيع في ما أعلم أن نعثر في مؤسسات الإعلام الجماهيري الأمريكية على صحفي اشتراكي واحد. فوسائل الاعلام الجماهيري تكاد تكون « مؤممة » مائة بالمائة من الوجهة الايديولوجية لصالح الدولة الرأسمالية. فالذي يسود لدينا هنا يمثل من بعض الأوجه صورة مرآة معكوسة لما هو في الاتحاد السوفياتي، حيث يَصدُر كل أولئك الذين يكتبون في البرافدا عن ذلك الموقف الذي يسمونه « اشتراكية » وهو في الحقيقة عبارة عن نوع عالي السلطوية من أنواع اشتراكيات الدولة. لقد بلغ التوحيد الايديولوجي لدينا هنا في الولايات

المتحدة درجة تعتبر مدهشة بالنسبة لبلد معقد كبلدنا. فليس هناك ولو صوت اشتراكي واحد داخل وسائل الاعلام الجماهيري حتى ولو كان صوتا خجولا ؛ قد تكون هناك استثناءات هامشية، إلا أني لا أستطيع أن أعتبر أياً منها عفويا. ولذلك علتان أساسيتان : تتمثل الأولى في ذلك التجانس الأيديولوجي الأمثل الذي يسود عموما في ساحة المثقفين الأمريكيين الذين لا يحيدون إلا نادرا عن أحدِ وَجهي أيديولوجية الدولة الرأسمالية [الوجه الليبرالي والوجه المحافظ]، وتلك حقيقة تستدعي في حد ذاتها تعليلا ؛ أما العلة الثانية فتكمن في كون وسائل الاعلام الجماهيري مؤسساتٍ رأسمالية. فلا ريب في أن نفس الحالة تسودُ في صفوف مجلس إدارة شركة جنرال موطورز[2]. فإن لم يكن لاشتراكي واحدٍ أن يُعثَر عليه في هذا المجلس، ــ ما عساه أن يفعل هنا ياترى ! ــ فإن ذلك لا يعود إلى أن أُولي الأمر كانوا عاجزين عن العثور عمن هو مؤهل. إن مؤسسات الاتصال الجماهيري في المجتمع الرأسمالي مؤسسات رأسمالية. ولذلك فإن كونها تعكس أيديولوجية المصالح الاقتصادية السائدة لا يكاد يثير أدنى استغراب.

تلك حقيقة مكشوفة وأولية. أما ما ذكرته (أسلوب الموازنة) فيشير إلى أسلوب أكثر تهذيبا. ومهما بلغت أهميته فإنه لا ينبغي أن يُنسينَا العوامل التي تطغى على غيرها.

فمما يلفت النظر بهذا الصدد أنه بالرغم من الرقم القياسي الصارخ المعروف الذي حطمته أكاذيب الحكومة خلال حرب فيتنام، فقد بقيت الصحافة وفيةً لها في ثباتٍ ومستعدةً لقبول مزاعمها والتقيُّد بإطارها المرسوم للتفكير، أي أنها بقيت مستعدة في نهاية الأمر لاستساغة التأويلات الحكومية الخاصة لما كان يجري. ومع ذلك فإن هذه الصحافة مستعدة طبعا لتوجيه الانتقادات حينما ينحصر الأمر في مسائل تقنية ضيقة ــ هل الحرب بصدد تحقيق نجاحات ؟ مثلا خصوصا وأن هناك بالميدان مراسلين نزهاء يصفون باستمرار كل ما يشاهدون.

فما أعْنِيهِ إذن هو تلك الخطوط العريضة للتأويل والتحليل وتلك القناعات العامة المتكونة حول مفاهيم الحق والمشروعية.

لكن تسخير وسائل الاعلام الجماهيري يتم كذلك بكيفيات أقل افتضاحا. خذي مثلا مفاوضات اتفاقية السلام التي كشف عنها راديو هانُوي النقاب في أكتوبر 1972، أي قبيل انتخابات نوفمبر الرئاسية بالضبط. فلما ظهر كيسينجر على الشاشة ليقول بأن « السلام في متناول اليد » انبرت الصحافة في طاعة ووفاء إلى عرض وتقديم روايته الخاصة لما كان يجري ؛ مع أن مجرد تحليل خاطف لتعليقاته كان من شأنه أن يبين بأنه كان يرفض المبادىء الأساسية للتفاوض في كل نقطها الحساسة، مما يجعل استمرار تفاقم الحرب الأمريكية أمراً حتمياً كما أكدت ذلك عمليات قصف عيد الميلاد. وأنا لا أقول اليوم هذا لمجرد محاولة تدبُّرِ ما ولِّي من الأحداث وإدراكه بَعْدَ حين. لقد بذلتُ ساعَتَهَا إلى جانب الكثيرين طاقاتٍ هائلة في محاولة دفع الصحافة القومية إلى مواجهة الحقائق الواضحة. وقمت بتحرير مقالة حول ذلك قبيل قصف عيد الميلاد[1] تتوقع على الخصوص « تصعيد القصف الرهيب لشمال الفيتنام ».

وقد تمت إعادة نفس اللعبة في يناير 1973 حينما تم أخيراً الاعلان عن اتفاقية السلام. فقد عبر كيسينجر والبيت الأبيض من جديد عن أن الولايات المتحدة كانت ترفض كل المبادىء الأساسية للاتفاقية التي كانت رهن التوقيع، مما جعل مواصلة الحرب أمرا حتميا. وقد تقبلت الصحافة الرواية الرسمية بوفاء. بل انها سمحت باستمرارِ سيادةِ بعض الأكاذيب المدهشة وبقائها بعيدا عن كل ريبة. تلك أمور كُنت قد ناقشتها جَميعَها بتفصيل في مكان آخر(*).

ولإيرادِ حالةٍ أخرى أشير إلى المقال الذي نشرته لي صحيفة رَامْبارْتس(ع) حيث قمت باستعراض مختلف التأويلات المتدبِّرة لحرب فيتنام كما قدمَتْها الصحافةُ بعدما وضعت الحرب أوزارها سنة 1975. وحينما أقول : الصحافة، فإني أعني بذلك الصحافة الليبرالية. اما الباقي فلا أهمية له بهذا الصدد.

إن الصحافة كافةً وبدون استثناء تتقبل ضمنيا وبدون أي نقاش كل المبادىء الأساسية للدعاية الحكومية. ونحن هنا بصدد الكلام عن ذلك الجناح منها الذي يعتبر نفسه معارضا للحرب. إنه لأمرٌ جدُّ ملفت للنظر. ذلك أن نفس الشيء (التقبل الضمني) يمكن أن يصح بالنسبة لأكثر هؤلاء تحمسا في انتقاد الحرب. والغالب على الظن أنهم غير واعين بتلك الحقيقة على العموم.

وينطبق هذا بشكل خاص على أولئك الذين يُعتبرون « نخبة مثقفة ». والواقع أن هناك كتابا لطيفا بعنوان « النخبة المثقفة الأمريكية » لمؤلفه ك. كَادُوشِينْ، يعرض نتائج دراسة مُحْكمة لآراء الطائفة المسماة بـ « النخبة المثقفة ». وهي دراسة قام بها المؤلف سنة 1970 ويتضمن الكتاب قدرا كبيرا من المعلومات حول موقف هذه الطائفة تجاه الحرب حينئذ، أي في الفترة التي بلغت فيها معارضةُ الحرب أوْجَهَا. إن الأغلبية الساحقة من هؤلاء تعتبر نفسها معارضة للحرب ؛ ولكن أسباب هذه المعارضة هي على العموم ما يسمونه بالأسباب « العملية » : لقد اقتنعوا بعْدَ لأي بانه يتعذر على الولايات المتحدة أن تكسب الحرب في حدود تكلفة مقبولة. إني لأتصور أن دراسة مماثلة لحالة « النخبة المثقفة الالمانية » في سنة 1944 من شأنها أن تسفر عن نتائج مشابهة.

إن دراسة كادوشين لتُبَيِّنُ بشكل مأساوي مدى عُلُوِّ درجة الامتثالية والخضوع للايديولوجية السائدة لدى أولئك الذين يعتبرون أنفسهم نقاداً متبصرين لسياسة الحكومة.

ولقد أدت هذه الامتثالية وتلك الطاعة لأرباب السلطة — كما يدعوهم هَانْس مُورْجَانْطُو بحقٍّ — إلى أن يكون النقاش واللغة السياسيين في الولايات المتحدة أقلَّ تنوعاً في غالب الأحيان حتى بالنسبة لما عليه الأمرُ في بعض البلدان الفاشية كإسبانيا الفرنكاوية مثلا حيث كانت تجري مناقشات حيوية تغطي نطاقا أيديولوجيا واسعا. فبالرغم من أن العقوبات التي يستَتْبِعُها الحيادُ عن العقيدة الرسمية كانت هناك أقسى مما هي عليه هُنا وبدرجةٍ لا مجال معها للمقارنة، فإن التفكير والآراء هناك ليست حبيسة مثل هذه الحدود الضيقة ؛ وتلك حقيقة كانت كثيرا ما تصدم المثقفين الاسبانيين الذين زاروا الولايات المتحدة في أواخر عهد فرانكو.

وينطبق نفس الشيء على الفاشية البرتغالية ؛ حيث يبدو انه قد كانت هناك تشكيلات ماركسية ذات شأن داخل الجامعات. ذلك إذا ما اقتصرنا على مثال واحد. ولقد اتضح حجم وشأن التنوع الايديولوجي مع سقوط الديكتاتورية ؛ كما انعكس ذلك على حركات التحرر في المستعمرات البرتغالية وان كان ذلك الانعكاس مزدوج الاتجاه من حيث ان المثقفين البرتغاليين قد تأثروا بحركات التحرر وأثروا فيها حسب اعتقادي.

أما الولايات المتحدة فإن الوضع فيها مخالف لهذا تماما. فهي اكثر تصلبا وتمذهبا على مستوى التفكير والتحليل السياسي إذا ما قورنت بغيرها من الديموقراطيات الرسمالية.

ولا يقتصر الأمر بهذا الشأن على ساحة المثقفين دون غيرها بالرغم من ان الظاهرة أكثر إثارة للانتباه في هذا القطاع. وتمثل الولايات المتحدة كذلك حالة خاصة من حيث أنه ليس هناك أي ضغط ملموس لضمان فعالية العامل فضلا عن وجود رقابة فعلية في الأوراش[3]. تلك مسائل لم تعد قائمة بالولايات المتحدة كما هي قائمة في أوروبا الغربية. ثم ان انعدام أي صوت أو تفكير اشتراكي لهو من بين مميزات الولايات المتحدة كذلك اذا ما قيست بباقي المجتمعات المشابهة لها من حيث البنية الاجتماعية ومستوى التطور الاقتصادي.

وهنا يمكن للمرء أن يلمس بعض التغييرات الطفيفة مع نهاية الستينات ؛ أما في حوالي 1965 مثلا فإنه من العسير العثور على استاذ ماركسي أو على اشتراكي واحد في شعبة للاقتصاد باحدى الجامعات الكبرى. ذلك أن الايديولوجية الرأسمالية للدولة تطغى على العلوم الاجتماعية وعلى كل الدراسات الايديولوجية بشكل تام تقريبا.

لقد وُصفت هذه الامتثالية بأنها تمثل « نهاية الايديولوجيا » وقد طغت وما تزال سواء على صعيد القطاعات المهنية أم على صعيد وسائل الاعلام الجماهيرية ونشرات الرأي العام. إن هذا الشأن الذي بلغته الامتثالية الايديولوجية عندنا لأمر ملفت للنظر بالنسبة لبلد لا يتوفر على البوليس السري — على عدد كبير على الأقل — ولا على المحتشدات. لقد بقي نطاق التنوع الأيديولوجي [ذلك التنوع الذي يترتب عنه نقاش حيوي للمسائل الاجتماعية] ضيقا طوال سنين وميّالا نحو اليمين بدرجة تفوق ما يوجد عليه الأمر في أية من بقية الديموقراطيات المصنعة. ولذلك فإن تلك الحيل المرهفة (أسلوب الموازنة) التي أشرت إليها يجب أن ينظر إليها داخل هذا الإطار. أما نهاية الستينات فقد طرأ على الوضعية فيها بعض التغيير داخل الجامعات ؛ وهو تغيير راجع في معظمه إلى الحركة الطلابية التي طالبت بتوسيع النطاق المسموح به للتفكير وحققت جزءا من ذلك. ولقد كان رد الفعل إزاء ذلك من الأهمية بمكان ؛ ذلك أن مجهودات جبارة تبذل اليوم بعد أن خف ضغط الحركة الطلابية، من أجل إعادة تأسيس الاعتدالية التي كان قد اعتراها اضطراب طفيف من جراء ذلك. وقد دُرِّج، خلال المناقشات والادبيات التي تتناول تلك الفترة التي تلقب غالبا بـ « فترة القلاقل » أو بشيء من هذا القبيل، على تصوير اليسار الطلابي كخطر كان يتهدد حرية البحث والتدريس. واتهمت الحركة الطلابية بتعريض الحريات الجامعية للخطر من خلال سعيها لفرض هيمنة أيديولوجية استبدادية. تلك هي الكيفية التي يتحدث بها مثقفو الدولة الرأسمالية عن الواقعة

المتمثلة في أن هيمنتهم شبه الكلية على الساحة الايديولوجيه كان قد أعيد فيها النظر لمدة وجيزة ؛ وذلك في محاولة جديدة لإعادة رأب الصدع الطفيف الذي اعترى جهاز مراقبة الفكر. وقد لُقب الاتجاه الذي سمح بظهور قدر طفيف من التنوع داخل المؤسسات الايديولوجية بما أسموه : خطر الاستبداد الفاشي اليساري ! إن هؤلاء (مثقفو الدولة الرأسمالية) يعتقدون ذلك فِعلًا، إلى غاية أن التزامهم الأيديولوجي قد مَلَكَ عليهم أنفسهم وغسل أدمغتهم. ذلك أمر إنما كان يُتَوَقَّعُ لدى البوليس، أما أن يسجل على مستوى المثقفين فذلك شيء مدهش حقا.

صحيح ان الجامعات الامريكية كانت قد عرفت بعض الحالات التي تعدى فيها العمل الطلابي حدود ما هو لائق ومشروع. إلا أننا نعلم اليوم بأن معظم أسوإ الحوادث التي جرت إنما كان بإيعازٍ من المستفزّين[٥] الذين تسخرهم الحكومة. غير أن هذا من جهة أخرى لا ينفي كون بعضها يمثل تجاوزات صادرة عن الحركة الطلابية نفسها. وعلى مثل تلك الحوادث يركز أكثر المعلقين اهتمامهم في معرض إدانتهم للحركة الطلابية.

ومع ذلك فإن الأثر الأكبر الذي خلفته الحركة الطلابية كان شيئاً آخر في اعتقادي : لقد رفعت علم التحدي في وجه محاولة تسخير الجامعة لحساب الدولة وباقي القوى الخارجية ــ بالرغم من أن ذلك التحدي كان هزيل الفعالية، ومن أن التبعية بقيت في مجملها قائمة ــ. كما عملت في بعض مراحلها وبنجاح محدود على إحداث انفتاح في الحقل الايديولوجي مما سمح بقيام قدر أكبر نسبيا من التنوع في ميادين الفكر والدراسة والبحث. وأرى أن هذا التحدي الذي رفع الطلبة [ومعظمهم ليبراليون] رايته في وجه الهيمنة الايديولوجية، وخصوصا منهم طلبة العلوم الاجتماعية، هو ما أثار ذلك الإرهاب الذي يُفضي احيانا إلى السُّعار في رُدُود فعل النخبة المثقفة. ويبدو لي أن التحاليل والدراسات المتدبِّرة التي ظهرت اليوم تتصف في معظمها بالمبالغة والبعد عن الصواب في روايتها للاحداث التي جرت ولدلالتها. فمعظم المثقفين يسعون الآن إلى إعادة إرساء الاعتدالية وإعادة فرض الهيمنة على الفكر والبحث، تلك الهيمنة التي كانوا قد أسسوها سُنّةً، وأفلحوا في ذلك أيما فلاح، والتي كانت قد أصبحت في الحقيقة مهددة. لقد كانت الحرية دوما تهديداً بالنسبة للكوميصارات[٥]

م. ر : لقد تعبأت الحركة الطلابية أول الأمر ضد حرب فيتنام. أفلم تلبث أن امتدت لتشمل قضايا أخرى ؟

ن. ت : لقد تمثلت المسألة المباشرة في حرب فيتنام ؛ إلا أن هناك أيضا حركة الحقوق المدنية للسنوات الفارطة. يجب أن تتذكري بأن محركي طليعة حركة الحقوق المدنية بالجنوب كانوا في الغالب من الطلبة. فهناك مثلا منظمة SNCC [لجنة التنسيق الطلابية غير المتبنية للعنف] التي كانت منظمة مهمة وفعالة يُشكل السود معظم زعامتها ويساندها كثير من الطلبة البيض. زيادة على أن بعض المسائل المبكرة كانت متعلقة بفتح الأحياء الجامعية امام نطاق أوسع من الأفكار والأنشطة السياسية المتنوعة المشارب كما حدث خلال نقاش الحديث الحر بجامعة بركلي. وما كان يبدو لي حينئذ أن محركي الطلبة كانوا يسعون إلى

« تسييس » الجامعة. فخلال الفترة التي لم تُطرح فيها بعدُ هيمنةُ مُنظّري الكليات موضع سؤال كانت الجامعات على درجة عالية من التسييس، وكانت تقدّم بانتظام خدماتٍ مهمة للقوى الخارجية وللحكومة على الخصُوص فيما يتعلق باعداد برامجها وخططها السياسية ؛ وقد استمر هذا الواقع خلال فترة الحركة الطلابية كما هو مستمر اليوم. وربما كان الأقرب إلى الصواب هو القول بأن الحركة الطلابية إنما كانت تسعى منذ البداية إلى تفتيح الجامعة وتخليصها من الهيمنة الخارجية. فهذا المجهود يبدو في الحقيقة شكلا من « التسييس » غير المشروع في أعْين أولئك الذين مسخوا الجامعات وحولوها حتى أبعد الحدود إلى أداة في خدمة سياسة الحكومة وفي خدمة الايديولوجية الرسمية. كل هذا يبدو واضحا إذا ما نظرنا إلى المختبرات الجامعية التي تم تَسْخِيرُها لإنتاج الأسلحة، وبالنظر إلى برامج العلوم الاجتماعية الوثيقة الصلة بمواضيع مقاومة الانتفاضات، وبمصالح المخابرات الحكومية، وكذا بالدعاية والرقابة الاجتماعية. لعل هذا أقل وضوحا في ميدان العمل الاكاديمي، إلا أنه مع ذلك موجود.

ولتوضيح هذا خذي لك مثلًا قصة الحرب الباردة وما يسمى بالتحريفية في تأويل الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. إن « التحريفيين » كما تعلمين هم أولئك المعلقون الأمريكيون الذين كانوا يعارضون الرواية الرسمية « المعتدلة ». وكانت تلك الاعتدالية المهيمنة حينئذ تزعم بأن اسباب الحرب الباردة إنما كانت تعود إلى النزعة العدوانية لدى الروس والصينيين، وان الولايات المتحدة انما كانت تلعب دورا سلبيا في ذلك أي أنها كانت تقوم بردود فعل تجاه تلك المواقف. ولقد تم تبني هذا الموقف حتى من طرف أكثر المعلقين ليبرالية. خذي مثلا شخصية مثل جون كينيث كالبريث، ذلك الرجل الذي كان ولزمن طويل واحدا من أكثر الناس انفتاحا وتحرّياً ضمن الهيئة الليبرالية، واحدا من أولئك الذين حاولوا تكسير إطار الاعتدالية بخصوص كثير من القضايا. طيب. ففي كتابه : « الدولة المصنعة الجديدة » الذي نشر سنة 1967 ــ مع كل هذا التأخر ! ــ والذي ألح فيه كثيرا على ضرورة تحلي مواقف المثقفين بالتفتح والنقدية، وعلى ما يفتحه ذلك من آفاق مشجعة، نجده يقول بأن « المصدر التاريخي الذي لا يرقى إليه الشك » للحرب الباردة إنما كان متمثلا في النزعة العدوانية للروس والصينيين أي في تلك « المطامح الثورية والقومية للسوفيات والصينيين بعد ذلك »، وفي تلك « القوة المندفعة لادعاءاتهم »[*] ذاك ما لا يزال النقاد الليبراليون يرددونه في تمام سنة 1967.

أما البديل « التحريفي » فقد تمت صياغته من خلال روايات مخالفة متنوعة من طرف جيمس واربغ، د.ف. فليمينج، وليام أبلمان ويليامس، كار ألبيروفيتش، جَبْريال كولكو، دفيد هوروفتش، ديان كليمانس... وآخرون. ان هؤلاء يؤكدون بأن الحرب الباردة كانت قد اندلعت نتيجة لتصادم مخططات القوى العظمى وبسبب سوء الظن المتبادل فيما بينها. فهذا موقف ليس مُحتَملا بالبداهة الأولى فحسب، بل هو موقف تُدعمه كذلك المستندات التاريخية والوثائقية. غير أن القليل من الناس فقط هم الذين يُعيرُون الدراسات « التحريفية » اهتماما كبيرا، تلك الدراسات التي غالبا ما تكون موضوع احتقار وسخرية لدى المحللين « الجديين ».

ومع ذلك فلم يعد من الممكن مع نهاية الستينات تجنب أخذ الموقف « التحريفي » بعين الجدّية. وقد كان هذا في معظمه نتيجة لضغوط الحركة الطلابية. فالطلبة كانوا قد قرأوا هذه الكتب فرغبوا في أن يروها خاضعة للنقاش. وقد نتج عن ذلك ما هو من الأهمية بمكان : فما أن يتم النظر بجدّية إلى الموقف التحريفي حتى يتلاشى الموقف الاعتدالي ويختفي بكل بساطة. وما أن يُفتتح النقاشُ حتى يجد نفسه مفتقِداً لأحد الأطراف بما أن الموقف الاعتدالي لا يلبث أن يتم هجرُه والتخلي عنه.

والحق أن المؤرخين الاعتداليين نادرا ما يعترفون بأنهم كانوا قد وقعوا في الخطإ. وبدل أن يفعلوا ذلك فإنهم ــ حينما يضطرون إلى تبني بعض رؤى التحريفيين ــ ينسبون هؤلاء إلى مواقف سخيفة تدّعي ــ إذا ما أخذنا مثالا لا ينقصه غنى ــ بأن « الحكومة السوفياتية... ربما كانت الهدفَ التعسَ لدبلوماسيتنا الخبيثة » : هكذا كان هربرت فايز يُؤوِّلُ موقف كارْ ألبيرُوفيتشْ الذي تتمثل وجهةُ نظره الحقة في أن « الحرب الباردة لا يمكن اعتبارها مجرد رد أمريكي على التحدي السوفياتي بقدر ما هي نتيجة لتفاعل سوء الظن المتبادل ؛ وتلك تبعَةٌ يجب ان يتقاسم الجميع مسؤوليتها ». إن ما يُسند بشكل عام للتحريفيين هو عبارة عن رُؤى غير ذات معنى ولا تقيم أي اعتبار لتصادم القوى العظمى. لقد كان المؤرخون الاعتداليون يتبنون بعض عناصر تحليل التحريفيين في نفس الوقت الذي كانوا يسندون إليهم فيه نظرية سخيفة مخالفة في الأساس لما تمَّ اقتراحه بالفعل، نظريةً ليست في الحقيقة سوى صورةٍ مرآةٍ للموقف الأصلي للاعتداليين. إن تعليل هذا النمط من المحاجة جَليٌّ بما فيه الكفاية.

ولقد سعى كثير من المؤرخين الاعتداليين انطلاقا من هذه الأسس المراجَعَةِ نسبياً إلى اعادة تكوين صورة عن أمريكا كدولة مُحْسنة وراكنة إلى نفسها ؛ وذاك أمر لا أريد هنا الدخول في مسائله. أما ما كان لتحاليل التحريفيين من وقع، فإن كالبريثْ يعطينا من جديد مثالا بليغا عنه : لقد سبق لي أن استشهدت بكتابه الذي ظهر سنة 1967. وقد قام في طبعة منقحة سنة 1971 بتنكير عبارة «المصدر التاريخي الذي لاشك فيه » في المقطع الذي سبق أن استشهدنا به : « إن المطامح الثورية والقومية للسوفيات والصينيين من بعدهم، وكذا القوة المندفعة لادعاءاتهم لهي مصدرٌ تاريخيٌ (لاحظ تنكير النعت والمنعوت) لاشك فيه [لقيام الحرب الباردة][5]. ومع ذلك فإن هذا الحكم ما يزال مغالطا ومراوغا بما أنه لم يذكر بقية المصادر. ولعله من المفيد أن نعرف ما هي الكيفية بالضبط التي كانت المبادرات الصينية تشكل بها « مصدرا تاريخيا لا شك فيه » لقيام الحرب الباردة. إلا أن الموقف هذه المرة (يعني الطبعة الثانية) يثبت على الأقل أمام المناقشة بخلاف الموقف الاعتدالي الذي كان المؤلف قد عرضه في الطبعة السابقة قبل أربع سنوات وقبيل الوقع العام الذي كان للحركة الطلابية في الجامعات.

ان كالبريث مثال مفيد نظرا لكونه من الذهنيات الأكثر تفتحا ونقدية وتحرّيا في صفوف المثقفين الليبراليين. كما أن أهمية تعاليقه حول الحرب الباردة وحول أسبابها تأتي من كونها قد سيقت كملاحظات عرضية وجانبية : فهو لم يحاول بهذا الصدد أن يقوم بتحليل تاريخي أصيل، وإنما كان يشير من مقطع لآخر إلى وجهة نظر أولئك المثقفين الليبراليين الذين

يتصفون بشيء من التحرّي والنقدية. فنحن لا نتكلم هنا عن أمثال أرْثَرْشْلِيزِنْغَرْ وغيره من المنظرين حينما يقوم بتقديم منتخبات من الوقائع التاريخية بكيفية لا تختلف عن منهج مؤرخي الحزب من ذوي المسلمات الأخرى.

إنّ بإمكان المرء أن يدرك علة ما أصاب كثيرا من المثقفين الليبراليين من فزع في نهاية الستينات، وما دفعهم إلى اعتبار هذه الفترة فترة استبداد يساري : فقد كانت تلك هي الفرصة الوحيدة التي أُجبروا فيها على مواجهة عالم الحقيقة. وذلك يُعتبر تهديدا حقيقيا وخطرا محقّقا بالنسبة لأناس يتمثل دورهم في ممارسة الرقابة الايديولوجية.

هناك دراسة مهمة وجد حديثة تم إصدارُها من طرف اللجنة الثلاثية وهي : « أزمة الديموقراطية » لمؤلفيها : ميشال كروزير، صامويل هانتينتون، وجوزي وَطَانُوكي، ناقش خلالها جماعة من الاكاديميين وغيرهم ما كانوا يعتبرونه « تهديدات معاصرة للديموقراطية » ويتمثل أحد هذه التهديدات في « المثقفين المُهتدين » الذين يتحدون المؤسسات الساهرة على « التربية العقائدية للشباب » على حد التعبير الدقيق للكتاب. ولقد ساهمت الحركة الطلابية بشكل ملموس في هذا المظهر من مظاهر « أزمة الديموقراطية ».

لقد تعدى النقاش مع أواخر الستينات قضية الفيتنام وتأويل التاريخ المعاصر ؛ حيث أصبح يتناول **المؤسسات** نفسها. لقد أُربِكَ علماءُ الاقتصاد الاعتداليون لفترة وجيزة من طرف الطلبة الذين كانوا قد همُّوا بالقيام بعملية نقدية منطلقة من الأسس للكيفية التي تقوم عليها آلية الاقتصاد الرأسمالي ؛ لقد وضع الطلبة المؤسسات موضع سؤال. إنهم كانوا يرغبون في دراسة ماركس والاقتصاد السياسي.

ولربما كان بإمكاني أن أوضح هذا من جديد عن طريق إحدى نوادري الشخصية ففي ربيع 1969 أرادت مجموعة صغيرة من طلبة الاقتصاد هنا في كَمبْرِدْجْ أن تشرع في مناقشة طبيعة الاقتصاديات باعتبارها ميدانا من ميادين البحث، وقد حاول الطلبة أن يفتتحوا هذه المناقشة بتنظيم مناظرة كان يراد لها أن يتمثل عضواها الرئيسيان في بُولْ سَامْويلْسُون الاقتصادي الكينزي[6] البارز في المعهد التكنولوجي لماساتشوسَتْسْ [وهو اليوم محرز على جائزة نوبل] من جهة، وأحد الاقتصاديين الماركسيين من جهة ثانية. إلا أنهم عجزوا عن العثور عمن يقوم بالدور الأخير في ناحية بوسطن برمتها ؛ فلا أحد كان مستعداً لإعادة النظر في الموقف الكلاسيكي الجديد بمنظار الاقتصاد السياسي الماركسي وأخيرا طُلب مني القيام بالمهمة بالرغم من أنه ليست لي أية معرفة خاصة بالاقتصاد، ولا أي التزام إزاء الماركسية. إنه من المدهش حقا ألا يكون هناك ولو اختصاصي واحد أو حتى شبه اختصاصي سنة 1969، مع أن كمبردج تمثل ما تُمثِّل بهذا الصدد... لعل في كل ذلك ما يعطيك فكرة ما عن المناخ الثقافي السائد. إنه من الصعب تصور ما يشبه هذا في أوروبا أو اليابان.

ولقد غيرت الحركة الطلابية هذا الواقع إلى حدٍّ ما : أمّا مَاوُصف بالرعب في الجامعة كما أشرت، وما قيل من : ... « اقتحام الأروقة »... « لم تَنْجُ الأطر الجامعية بحياتها إلا بصعوبة في خضم الهجومات المرعبة التي قام بها الراديكاليون الطلاب »... « كان ذلك طبعا بفضل

شجاعتهم النادرة »... الخ فمجرد اختلاق. هذا بالرغم من أنه قد كانت هناك بالفعل حوادث وقعت في بعض الأحيان بإيعاز من المستفزين التابعين للمكتب الفيدرالي للمباحث (F.B.I.) كما هو معروف اليوم، تلك الحوادث التي كانت السبب في كل التأويلات التهويلية. فأي تخريب في أن يتم تفتيح الجامعة مجرد تفتيح بسيط ! مع أن وسائل الاتصال الجماهيري لم تُمَسَّ ربما أصلا ؟ ولذلك فإن الاعتدالية قد أعيد إرساؤها اليوم من جديد نظرا لأنه لم تعد هناك ضغوط ؛ حتى إن أحد مؤرخي الديبلوماسية المحترمين مثل « غاديس سميث » يستطيع الآن أن ينعت وليامس[18] وكولكو بـ : « مساجلين صحفيين » في « نيويورك تايمز بوك ريفيو ».

م. ر : لأي شيء تعزون زوال الضغط ؟

ن. ت : لأمور شتى. منها أن اليسار الجديد الذي نشأ في صفوف الحركة الطلابية بالولايات المتحدة لم يستطع أن ينخرط في أية حركة اجتماعية أوسع متجذرة في إحدى القطاعات المهمة من القطاعات الشعبية. وهذا راجع في معظمه إلى ضيق الأفق الايديولوجي الذي طبع الفترات السابقة. إن الطلبة يشكلون فئة اجتماعية هامشية وانتقالية ؛ كما أن اليسار الطلابي كان يمثل أقلية قليلة تواجهها كل أنواع الظروف العسيرة. فلم يكن هناك أي تراث فكري يساري حي، ولا أية حركة اشتراكية ذات أساس في صفوف الطبقة العاملة. لم يكن هناك أي تراث حي ولا أية حركة شعبية توفر الدعم والمساندة للطلبة. إذن، فلربما حَقَّ للمرء أن يستغرب كون الحركة الطلابية قد استمرت كل تلك الفترة في مثل هذه الظروف.

م. ر : ماذا عن الجيل الجديد ؟

ن. ت : تواجههُ اشكال جديدة من التجارب. ويبدو أن الطلبة في يومنا هذا يجدون أنه من الأهون الاستجابةُ للمؤثرات المفروضة من الخارج. إلا أنه يتعين علينا ألا نبالغ ؛ فالمعاهد والكليات مخالفة إلى حد ما ــ حسب ماعايشته شخصيا على الأقل ــ لما كانت عليه في الخمسينات ومستهل الستينات. هذا وإن الموقف الطلابي الجديد لمرتبطٌ إلى حد بعيد بالركود والانحسار الاقتصادي. فقد كان الطالب في ظل ظروف الستينات يفترض أنه بالإمكان تأمينُ وسائل المعاش بقطع النظر عن نوعية ما يزاوله ؛ إذ كان المجتمع يبدو متوفرا على ما يكفي من المتنفسات ؛ فكان هناك شعور متفائل بالازدهار إلى درجة أن المرء كان بإمكانه أن يطمع في الحصول على منصب بطريقة أو بأخرى. أما الآن فلم يعد الأمر كذلك. فحتى أولئك الذين يشهد لهم بـ « حسن السيرة » والذين أُعدوا إعدادا مهنيا ممتازا قد يصبحون سائقي سيارات أجرة على درجة عالية من التثقيف. لقد تأثر النشاط الطلابي بكل هذا.

وقد لعبت كذلك عوامل أخرى ادوارا مهمة بهذا الصدد. فمن الواضح أن بعض الجامعات، إن لم نقل معظمها، قد سعت بشكل عاتي وصريح من أجل طرد الطلبة اليساريين. فحتى الجامعات الليبرالية كانت قد فرضت فيها المقاييس السياسية قصد إقصاء الطلبة الذين من شأنهم أن « يخلقوا متاعباً ». ليس الجميع طبعا ؛ وإلا فسيكونون قد طَرَدُوا كل الطلبة الممتازين. وبالاضافة إلى كل ذلك، يواجه اليسار الطلابي متاعب جدية في العمل

داخل الجامعة أو في الحصول بعد ذلك على منصب ؛ ويحصل ذلك بالخصوص بالنسبة لشعب الفنون الايديولوجية كالعلوم السياسية والاقتصاديات والدراسات الأسيوية.

م. ر : في الوقت الذي ظهرت فيه الطبعة الفرنسية لكتابكم « عنف الثورة المضادة » تحت عنوان : « حمامات من الدم » دار في فرنسا حديث كثير حول تعرض النسخة الانجليزية الأصلية للحجز [اعني بذلك ايقاف التوزيع] من طرف المجموعة المحلية التي تنتمي إليها دار النشر ؛ وقيل بأن دار النشر نفسها قد تم إغلاقها وتسريح عمالها ؛ وأن مديرها قد أصبح سائق سيارة أجرة ؛ وأنه كان حينئذ بصدد تنظيم اتحادية لسائقي سيارات الأجرة. إلا أن التلفزة الفرنسية كانت قد شككت في هذا الأمر.

ن. ت : لقد تم ذلك « الحجز » من طرف المجموعة المحلية كما ذكرت. إلا أن ذلك كان تصرفا غبياً من طرفهم. فعمليات الحجز غير ضرورية في مثل ذلك المستوى، بالنظر أولًا إلى عدد القراء المتوفرين، وبالقياس ثانيا إلى الثقل الذي تشكله الأجهزة الايديولوجية المتعددة. لقد قُلت مرارا في قرارة نفسي أنه إذا كان لديكتاتورية فاشية منطقية مع نفسها أن توجد يوما، إذن لتَبَنَّت النظام الأمريكي. فالرقابة الحكومية المباشرة غير ضرورية، وربما غير ذات مفعول إذا ما قورنت بالهيمنة والمراقبة الأيديولوجية التي تمارس بواسطة أجهزة أكثر تعقيداً ولا مركزية.

م.ر. : في حيز هذا الإطار، كيف تجدون قضية واترغيت التي قُدمت غالبا في فرنسا باعتبارها « انتصارا » للديموقراطية.

ن. ت : إن اعتبار قضية واترغيت انتصارا للديموقراطية خطأ في نظري. إن القضية المثارة لا تتمثل فيما إذا كان نيكسن يستعمل وسائل دنيئة ضد خصومه السياسيين أم لا ؟ إن صميم القضية يتمثل بالأحرى في مَن هُم الضحايا ؟

الجواب واضح : فنيكسن لم يُدن بسبب استعماله لوسائل محرمة في صراعه السياسي. إنما أُدين بسبب ارتكابه خطأ في اختيار الخصوم الذين استعمل ضدهم تلك الوسائل. **لقد هاجم أناسا أقوياء.**

مقاعد التصنُّت[7] ؟! إن مثل تلك الممارسات كانت موجودة منذ زمن بعيد. هل كانت لديه « لائحة اعداء » ؟! لكن لا شيء قد أصاب من كانوا بتلك اللائحة. فقد كنت شخصيا ضمنها، وها أنذا لم يَنَلْني شيءٌ. لا، ليس صلب الأمر هناك. إن خطأه يتمثل ببساطة في الاختيار، في اختيار الأعداء : لقد ضمّن لائحته مدير شركة (I.B.M.)[8]، كما ضمنها مستشارين حكوميين سامين، وأقطاباً صحفيين مرموقين، ومناصرين للحزب الديموقراطي ذوي منازل عالية. لقد هاجم واشنطن بوصفه، هذه المؤسسة الرأسمالية العملاقة. فقام هؤلاء الأقوياء للدفاع عن أنفسهم دفعة واحدة كما كان ينبغي أن يُتوقع. واترغيت ؟! إنهم الأقوياء في مواجهة الأقوياء.

إن مثل تلك الجرائم وما هو أشنع منها يمكن أن تكون قد اقتُرفت في حق أناس آخرين بما فيهم نيكسن. غير أن تلك الجرائم تسلّط بالخصوص ضد الأقليات وحركات التغيير الاجتماعي؛

ولا يُحتجُّ عليها إلا نادرا. إن المراقبة الايديولوجية قد حَجبت هذه الأمور عن أعين الجمهور خلال فترة واترغيت بالرغم من أن وثائق مهمة متعلقة بذلك النوع من القمع كانت قد ظهرت في ذلك الوقت بالذات. ولم تلتفت الصحافة والمعلقون السياسيون إلى بعض الحالات الحقيقية والعميقة من حالات استغلال نفوذ الدولة إلا بعد أن همد نَقْعُ واترغيت ــ وحتى بعدئذ لم يتم الكشف عن خطورة المسألة والاعتراف بها كذلك.

وكمثال على ذلك نشير إلى أن هيئة « تشرتش كوميتي » كانت قد قامت بنشر معلومات لم يتم في الحقيقة توضيحُ دلالتها ؛ وقد سلطت حين الكشف عنها أضواء كثيفة على قضية مارتن لوثر كينغ. إلا أنه ما تزال هناك حقائق اكثر أهمية تم الكشفُ عنها وقلَّ ما تتناولها الصحافة إلى يومنا هذا [يناير 1976]. من ذلك مثلا مايلي :

كانت توجد بمدينة تشيكاغو عصابةُ شارع تدعى « حرس الحجر الأسود » وكانت تقوم بعملياتها داخل الحارة (الغيتو)[9]. وقد كانت منظمة الفهود السود على اتصال بها في محاولة لتسييسها على ما يبدو. وطوال المدة التي بقي فيها حرسُ الحجر الأسود مجرد قطاع طرق في الحارة أي مجرد عصابة إجرامية ــ كما ينعتهم المكتب الفيدرالي للمباحث على الأقل ــ ما كان هذا الأخير يوليهم كبير اهتمام ؛ فتلك طريقة أخرى لضبط الحارة والتحكم فيها. لكن ما أن تجذروا على شكل كتلة سياسية حتى تم اعتبارهم من الأهمية بمكان.

فليست محاربة الجريمة هي الوظيفة الأساسية لمكتب (م. ف. م.) إنه يعمل بالأحرى وعلى أوسع نطاق كشرطة سياسية. ولعل في ميزانيته والكيفية التي اتبعت في توزيع حصصها ما يعطينا توضيحات بهذا الصدد. ولقد تم بهذا الشأن الكشف عن معلومات ذات دلالة من طرف جماعة تطلق على نفسها « لجنة المواطنين من أجل التحقيق في شأن (م. ف. م.) » فقد افلحت هذه الجماعة في اختلاس مجموعة من الوثائق من قسم الاعلام لمكتب (م. ف. م.) بِبَانْسِيلْفَانِيَا وحاولت تسريبها إلى الصحافة. وكانت الاحصائيات التي تضمنتها هذه الوثائق على الشكل التالي تقريبا :

اعتماد 30 بالمائة من الميزانية للاجراءات الروتينية و40 بالمائة للمراقبة السياسية التي تشمل تنظيمين يمينيين وعشرة تنظيمات معنية بالجاليات المهاجرة وأكثر من مائتي تنظيم ليبرالي أو يساري، و14 بالمائة لما يتعلق بمُتَوَلِّي القتال من الجنود، وواحد بالمائة للجرائم المنظمة ــ القمار في غالب الأحيان ــ والباقي هو المخصص لأعمال الاختطاف والاغتصاب والسطو على الأبناك وجرائم القتل.

ولما واجهت (م. ف. م.) إمكانية تحالف محتمل بين الحرس والفهود، قررت الدخول في مرحلة عملية بتعاون مع : « البرنامج القومي لتفكيك صفوف اليسار »، هذا البرنامج الذي تجندت له مؤسسة الكونتيلبرو (البرنامج القومي للمخابرات المضادة). لقد حاولوا إثارة الفتنة بين التنظيمين عن طريق النصْب : رسالة مجهولة الاسم تَمّ بَعثُها إلى زعيم الحرس من طرف شخص ادعى أنه أحد « الاخوة السود ». وتحذر هذه الرسالة من مؤامرة لاغتيال الزعيم المذكور من طرف أحد الفهود. إن الهدف الجلي من ذلك هو الدفع بحرس الحجر الأسود ــ

الذي تصفه وثائق (م. ف. م.) بكونه عصابة « تمثل أعمال العنف كإطلاق النار مثلا بالنسبة إليها طبيعة ثانوية » ـــ إلى الرد بالعنف على مؤامرة الاغتيال المزعومة.

إلا أن الخطة لم تُفضِ. وربما كان ذلك لكون العلاقات بين الحرس والفهود قد توتقت حينئذ ومنذ زمن طويل. فكان إذن على (م. ف. م.) أن ينهض بنفسه بمهمة تخريب منظمة الفهود. كيف ؟

بالرغم من أنه لم يَجِد في هذا الأمر أي تحقيق منهجي، فإنه بامكاننا أن نعيد بناء ما يمكنَ ان يعتبر قصة محتملة :

فبعد ذلك بأشهر قليلة، أي في ديسمبر 1969 قامت شرطة تشيكاغو بتدبير هجوم على شقة أحد الفهود قبيل الفجر. وقد تم خلال ذلك اطلاق حوالي مائة طلقة. وقد ادعت الشرطة أول الأمر بأنها لم تقم إلّا بالرد على نيران الفهود ؛ غير أن زيف هذا الادعاء قد ثبت في الحين على لسان الصحافة المحلية. وبذلك تم قتل فْريدهامْبتْن في مضجعه، وهو الذي كان من أكبر زعماء الفهود عبقريةً وأرحبهم وعْداً. وهناك بيّنات تفيد بأنه ربما كان قد مُهِّدَ لذلك بتخديره. وقد ادعى الشهود بأنه قد تم صرعه ببرودة دم. كما أنه تم قتل مارْكْ كْلارْكْ في نفس العملية. إنه بامكاننا أن نصور هذه الحادثة على أنها أسلوب الغيستابو[10] في عمليات الاغتيال السياسي. ولقد اعتقد الناس حينئذ بأن شرطة تشيكاغو هي الكامنة وراء العملية. ويعتبر ذلك في حد ذاته مشينا بما فيه الكفاية. إلا أن الحقائق التي تم الكشف عنها منذئذ توحي بما هو أشنع : فنحن نعرف اليوم بأن ويليام أونيل، الحَارِسَ الشخصي لهَامْبتْن، والمكلف بشؤون الأمن في المنظمة كان عبارة عن متسلل من متسللي (م. ف. م.) وأن هذا المكتب كان قد قام قبل العملية بأيام بتحويل تصميم شقة الفهد المعني إلى شرطة تشيكاغو، وهو تصميم زوده به أونيل، ويتضمن علامات تُحدد أمكنة الأسرة. وكان التصميم مرفوقا بتقرير مشْبُوه من وضع أونيل نفسه يدّعي وجود أسلحة غير مشروعة في الشقة : وهي الذريعة التي قُدِّمت كتبرير لعملية الهجوم. ولعل فكرة التصميم تفسر لنا ما سجله الملاحظون من أن نيران الشرطة كانت مصوبة نحو الزوايا الداخلية للشقة بدل مدخلها. كما أن من شأنها أن توهي الدعوى الأولية التي زعمت بأن الشرطة لم تقم إلا بالرد على نيران الفهود في حالة من الارتباك الناجم عن المحيط غير المألوف. وقد أوردت صحافة تشيكاغو أن ضابط (م. ف. م.) الذي كان أونيل يُخبرُ لِحِسَابه هو رئيس فرع كونتيلبرو (برنامج المخابرات المضادة) بتشيكاغو، هذا الفرع المجند ضد الفهود السود وضد تنظيمات اخرى للسود. وسواء أكان كل هذا صحيحا أم لا، فإن هناك بَيِّنة مباشرة على تواطؤ (م. ف. م.) في جريمة القتل تلك.

فإذا وضعنا هذه المعلومات إلى جانب ما أكدته الوثائق من كون (م. ف. م.) قد سَعَى إلى إثارة العنف والفتنة قبل أشهر قليلة، فإنه يبدو من غير المستبعد أن نفترض كونَ هذا الأخير (م. ف. م.) قد تكفل بتنفيذ الاغتيال بمبادرة شخصية منه بعد أن عجز عن استصداره من العصابة « غير المتبنية للعنف » التي كان قد بعث إليها برسالة ملفقة تُورِّط الفُهود في محاولة لاغتيال زعيمها.

إن هذه الحادثة (التي تشاء الصدف ألا يتم التحقيق في أمرها بجدية من طرف هيئة تشرتش كوميتي) تغمر من حيث دلالتها وإلى حدٍّ بعيد قضية واترغيت برمتها. لكن الصحافة القومية أو التيليفزيون لم تكن تجد كثيرا مما يقال حول هذا الأمر، باستثناءات قليلة طبعا ؛ وذلك بالرغم من أن القضية كانت قد حظيت بتغطية لا بأس بها من طرف الصحافة المحلية بتشيكاغو. وكان من النادر أيضا أن يتم تناول هذا الموضوع من طرف المعلقين السياسيين. إن المقارنة بما تحظى به بعض « الفضائح » الأخرى من أمثال « لائحة اعداء » نيكسن، أو التهرب من الضرائب لتبعث على التأمل. فها هي صحيفة كصحيفة « نيوريبوبليك » التي تعتبر ضمنيا لسان الليبرالية الأمريكية لم تجد طوال مدة واترغيت أية فرصة لتغطية هذه الحوادث أو التعليق عليها بالرغم من أن الحقائق والوثائق الأساسية كانت قد أصبحت معروفة.

وقد رفعت أسرة هامْبْتْن دعوى مدنية ضد شرطة شيكاغو ؛ إلا أن مسألة تورط (م. ف. م.) قد بقيت مُقصاة وإلى حد الساعة من المحاكم بالرغم من توفر كثير من المعلومات الصميمية بفضل تصريحات الشهود.

فلو أن أولئك الذين استاءوا من « بشاعة واترغيت » كانوا يهتمون فعلا بالحقوق المدنية وحقوق الانسان، إذن لتتبعوا المعلومات التي كشفت عنها هيئة تشرتش كوميتي بخصوص قضية حرس الحجر الأسود، ولاعتبروا العلاقة المحتملة بين هذه المعلومات وما كان قد عُرف بخصوص تورط (م. ف. م.) في قضية اغتيال فُريد هامْبْتْن من طرف شرطة تشيكاغو. فقد كان يتعين على الأقل أن يفتح تحقيق جدي للنظر فيما يمكن أن يكون بين الأمرين من علاقة، ولتسليط الأضواء على الدور الذي يلعبه (م. ف. م.) على عهد نيكسن وأسلافه. ذلك أن ما كان يتعلق به الأمر هنا كان حادثة اغتيال يُحتمل أن تكون الشرطة السياسية القومية قد تورطت فيها، وتلك جريمة أشنع من كل ما نسب إلى نيكسن في تحقيقات واترغيت. وأود هنا أن اعيد إلى الأذهان مسألة بالغة الأهمية كانت قد أثارتها تحقيقات واترغيت بالرغم من أنها فعلت ذلك في حدود جد ضيقة : إنها مسألة قصف كمبوديا : إن ما أخذ على نيكسن بهذا الصدد كجريمة اقترفها لم يكن يتمثل في حقيقة القصف في حد ذاته بقدر ما كان يتمثل في « الطابع السري » المزعوم لهذه العملية.

وهناك حالات أخرى من هذا القبيل. ففي سانديياغو مثلا قام المكتب الفيدرالي للمباحث (م. ف. م.) على ما يبدو بتمويل وتسليح واحتواء جماعة يسارية متطرفة من قدماء منظمة « المتأهبون » (MINUT MEN) محولا إياها إلى شيء أطلق عليه « منظمة الجيش السري » وهي تنظيم متخصص في أعمال الإرهاب من كل نوع. لقد سمعت عن هذا أول الأمر من لدن أحد طلبتي السابقين الذي سبق له أن استهدف لمحاولة اغتيال من طرف هذه المنظمة. إنه في الحقيقة ذلك الطالب الذي كان قد نظم مناظرة حول الاقتصاد ــ كما ذكرت قبل قليل ــ في الوقت الذي كان فيه ما يزال طالبا بالمعهد التكنولوجي لماساتشو ساتس. وقد كان في الفترة المَعْنِيَّة يقوم بالتدريس بمعهد سانديياغو ؛ وهو منخرط في انشطة سياسية أبعد ما تكون عن العنف ــ بالرغم من أن هذا التحديد عديمُ الجدوى.

فقد مر ذات يوم قائد منظمة الجيش السري — وهو من المُستفزِّين المسخَّرين لحساب (م. ف. م.) — بالقرب من منزله على متن سيارة، فقام مرافقه بإطلاق النار على المنزل متسبباً في جرح إحدى الأوانس بجروح بليغة. أما الشاب الذي كانا يستهدفانه فإنه لم يكن حينئذ حاضرا. وأما قطعة السلاح المستعملة فقد سبق أن تمت سرقتها من طرف عميل مكتب (م. ف. م.) واستناداً إلى الفرع المحلي لهيئة « أكْلو » : (الاتحادية الأمريكية للحريات المدنية) فإنه قد تم تسريب قطعة السلاح في اليوم الموالي إلى المكتب المحلي لـ : (م. ف. م.) بسَانْدِيَاغُو حيث تم إخفاؤها. وقد استمر (م. ف. م.) لمدة ستة أشهر في الافتراء أمام شرطة سانديا‌غو بخصوص الحادثة. وتلك قضية لم يطلع عليها العموم إلا فيما بعد..

ولقد تم تفكيك أواصر هذه الجماعة الإرهابية التي يُسيرها ويمولها (م. ف. م.) من طرف شرطة سانديا‌غو بعد أن حاولت نسف أحد المسارح بمحضر الشرطة. أما مفتش (م. ف.م.) الذي قام بإخفاء قطعة السلاح فقد تم تنقيله خارج ولاية كاليفورنيا كي يُفلتَ من المتابعة. كما أفلح العميل المعني الأول في الافلات من المتابعة بالرغم من ان عددا كبيراً من أعضاء منظمة الجيش السري قد توبعوا قضائيا.

وقد سعى (م. ف. م.) إلى إثارة صدام العصابات في صفوف مجموعات السود بسانديا‌غو وتشيكاغو في نفس الفترة تقريبا. وتشير بعض التقارير السرية إلى أن (م. ف. م.) يخصص اعتمادات لتمويل إثارة القلاقل من عراك وإطلاق للنار في الحارات. وتلك حقيقة لم تُثر إلا النزر القليل من تعاليق الصحف أو مجلات الرأي العام.

كما تعرض نفس الشاب إلى مضايقات أخرى وبطرق مختلفة. ويبدو أن (م. ف. م.) يزاول عليه باستمرار أشكالا متنوعة من التهديدات. بل إن (م. ف. م.) قد عمد أكثر من ذلك حسب ما أكده وكيل الشاب المذكور لدى هيئة « أكلو » إلى تزويد المعهد الذي كان يعمل فيه بمعلومات كانت أساس تُهم سُوءِ السيرة التي أُلصقت به. لقد استهدف التحقيق ثلاث مرات في المعهد، وكان يثبت براءته في كل مرة من التهم الملفقة ضده. وحينئذ بيَّن رئيسُ مَجْمع معاهد ولاية كاليفورنيا بأنه لا يرضى بالأحكام التي أصدرتها لجان التحقيق المستقلة، فقام بإقالته من منصبه. ويجب أن نسجل هنا ان مثل تلك الوقائع وما أكثرها لم يتم اعتبارها « استبدادا » داخل الجامعة.

ولقد قامت هيئة « الاكلو » في يونيه 1975 بوضع الحقائق الأساسية بين يدي « تشرتش كوميتي ». كما أن الصحافة قد توصلت بها إلا أن هذه اللجنة الأخيرة لم تواصل، في حدود ما أعلم، أيّ تحقيق في الأمر. أما الصحافة القومية فإنها لم تقل عمليا أي شيء عن الموضوع في آنه، ولم تفعل إلا القليل منذئذ.

وقد كانت هناك تقارير تتعلق ببرامج حكومية أخرى للقمع. فهناك مثلا ما قيل من أن المخابرات العسكرية قد دخلت في ممارسات لا مشروعة بشيكاغو. كما أن مجهودات معتبرة كانت قد بُذلت لزرع الاضطراب في صفوف التنظيمات اليسارية وتجريحها بمدينة « سيطْل ». من ذلك أن (م. ف. م.) قد أمر أحد عملائه بالعمل على دفع جماعة من

الراديكاليين الشباب إلى نسف أحد الجسور. وكان أنْ تمّ التصميم للعملية بحيث أن الشخص الذي كان عليه أن ينصب المتفجرات كان سيُنسف مع الجسر. إلا أن العميل امتنع عن الامتثال للتعليمات. وبدلا من أن يفعل ذلك، قام بالتبليغ عن الأمر للصحافة، وانتهى بأداء شهادته أمام المحكمة. وبذلك انفضح الأمر. كما كان متسللو المكتب الفيدرالي للمباحث بمدينة سيطل يثيرون حوادث الإرهاب والحرائق وزرع المتفجرات. فقاموا خلال إحدى هذه الحالات باستدراج أحد الشبان السود إلى محاولة سطو كانوا قد قاموا بالتخطيط لها فلقي حتفه خلالها. لقد ورد هذا الخبر على لسان فرانك دونر في صحيفة « الأمة » احدى الصحف الأمريكية القليلة التي حاولت القيام بنوع من التغطية الجدية لمثل هذه الأمور.

هناك أكثر وأكثر من هذا. لكن كل هذه الحالات المعزولة لا تحمل دلالتها إلا حين توضع في سياق سياسة (م. ف. م.) منذ نشأته في خضم ذُعْر الخطر الأحمر لما بعد الحرب العالمية الأولى الذي لن أسعى هنا إلى الدخول في تفاصيله.

أما نشاط الكونتيلبرو فقد بدأ في الخمسينات بمخطط لتخريب الحزب الشيوعي. وبالرغم من أنه لم يتم الاعلان عن ذلك بشكل رسمي، فإن الجميع كان يعرف شيئا ما عن المصائر التي كانت تُقَرَّر ؛ ولم يكن هناك من الاحتجاج إلا قليل. فقد اعتبر ذلك شيئا مشروعا. حتى إن الناس كانوا يتندّرون به. أما سنة 1960 فقد امتد فيها مخطط التخريب إلى حركة التحرر في بورتوريكو. وفي أكتوبر 1961 وفي ظل إدارة المدعي العام روبرت كيندي، دخل (م. ف. م.) في مخطط تخريبي ضد حزب العمال الاشتراكيين [وهو أوسع تنظيم تروتسكي] ثم اتسع المخطط بعد ذلك ليشمل حركة الحقوق المدنية ومنظمة كوكلوكس كلان[11] والتنظيمات القومية للسود، وحركة السلام بصفة عامة. ومع حلول 1968 كان المخطط قد شمل « اليسار الجديد » عن آخره.

هذا وإن التبرير الذي أُعطي في الداخل لهذه المخططات اللامشروعة لأمرٌ جد غني في دلالته. فقد قَدَّمَ المخطط التخريبي الموجه ضد حزب العمال الاشتراكيين والذي وُضع مباشرة من طرف الدوائر المركزية للمكتب الفيدرالي، أقول : لقد قدم مبررات العملية إجمالًا على الشكل التالي :

لقد دشّنا هذا المخطط نظرا لمايلي :

1) ــ كون حزب العمال الاشتراكيين منهمكا في الاعداد لتقديم مرشحيه بشكل مكشوف للانتخابات المحلية عبر كامل البلاد.

2) ــ كونه يساند دعوات الدمج في الجنوب (دمج السود في المجتمع الأبيض).

3) ــ كونه يساند كاسترو.

ماذا يعني هذا بالملموس ؟ إنه يعني أن قيام حزب العمال الاشتراكيين بالاعداد لتقديم مرشحيه للانتخابات ــ وذاك نشاط سياسي مشروع ــ، وعمله على مناصرة الحقوق المدنية،

وجهوداته الهادفة إلى تغيير السياسة الخارجية للولايات المتحدة، هي أمور كافية لتبرير تخريب صفوفه من طرف الشرطة السياسية القومية. تلك كانت التبريرات التي تم بها تعليل المخططات القمعية الحكومية : إنها مخططات موجهة ضد نشاط أنصار الحقوق المدنية وضد الأعمال السياسية المشروعة التي لا تُساير العرف السائد. فإذا ما قارنا واترغيت بالكونتيليرو وما يتعلق به من أعمال الحكومة في الستينات لوجدنا أنه لا يعدو أن يكون مجرد جلسة شاي خفيفة. إلا أنه من المفيد أن يوازن المرء بين ما حظي به كل من الأمرين من تغطية إعلامية. إن تلك الموازنة لمن شأنها أن تكشف بوضوح وبشكل مأساوي حقيقة أنّ ما قاد إلى سقوط نيكسن لم يكن يتمثل في اقترافه فِعالًا غير لائقة بقدر ما كان يكمن في الاختيار غير الموفّق للمستهدَفين. إن ما زعمه البعض من تعلّق بالحقوق المدنية وبالديموقراطية لا يعدو أن يكون مجرد انْتِحال. لا، ليس هناك أي « انتصار للديموقراطية ».

م. ر : يبدو ان منشورا متضمنا لفقرات من دستور الولايات المتحدة، ولأحد مشاريع الحقوق العامة، كان قد وُزع في الشارع ذات مرة فامتنع الناس عن توقيعه بسبب اعتقادهم بأنه يندرج في اطار دعاية يسارية.

. ن. ت : لقد سجلت مثل تلك الوقائع في الخمسينات حسب ما أعتقد. فلقد تم حينئذ تخويف الشعب لسنوات عديدة. ويحلو اليوم لليبراليين أن يعتقدوا بأن كل ذلك إنما كان يرجع إلى خُبث أشخاص معدودين : جُو ماكرثي[12]، ورتشارد نيكسن. إن ذلك محض افتراء. فبإمكان المرء أن يربط ما بين حملات القمع لما بعد الحرب، والاجراءات التي اتخذها ترومان سنة 1947، ومساعي الليبراليين الديموقراطيين لتجريح هنري ولاس[13] وأنصاره في ذلك الحين. إن السيناطور الليبرالي هُوبّرهامْفري » هو من كان قد اقترح معسكرات الاعتقال في حالات « الطوارىء القومية ». وقد انتهى بالتصويت ضد قانون مَاكْ كَارانْ مُصرّحاً حينئذ بأنه يجده ناقص الصرامة من بعض الأوجه ؛ كما كان يعارض المادة التي تنص على حماية السجناء في مراكز الاعتقال من طرف قانون مسطرة الاتهام : فما تلك بالطريقة التي ينبغي أن يُعامَل بها المتآمرون الشيوعيون ! ويَبلغ وضوح لَادُستورية قانونِ مراقبة الشيوعية الذي سنّتْه القيادة الليبرالية بعد ذلك ببضع سنوات حداً لم يستطع معه أي أحد أن يطبقه اليوم حسب ما أعلم. لقد كان هذا القانون موجها بالخصوص ضد التنظيمات النقابية. وقد كان كثير من المثقفين الليبراليين — إلى جانب أولئك السيناطورات — يساندون ضمنيا كل المرامي الأساسية للماكارثية بالرغم من أنهم يعارضون أساليب ماكارثي خصوصا حينما يُستهدفون بدورهم لتلك الأساليب. كما أنهم ساندوا تلك « التطهيرات » الجزئية التي عرفتها الجامعة وعملوا بشتى الطرق على رسم اطار ايديولوجي لتخليص المجتمع الأمريكي من « سرطان » ذاك المُروُق المحقّق. إن هذا لمن بين الأسباب الكامنة وراء ما تتصف به الحياة الثقافية بالولايات المتحدة من امتثالية مُثلى وضيق أفق أيديولوجي، ووراء ما عانت منه الحركة الطلابية من عزلة كما ذكرنا سابقا.

فإذا كان هؤلاء الليبراليون يعارضون ماكارثي فما ذلك إلا لأنه كان قد ذهب بعيدا، وفي طريق مخطئة. لقد هاجم المثقفين الليبراليين أنفسهم، كما هاجم أوجها سياسية بارزة مثل

جورج مارشال[14] بدل أن يقتصر على « العدو الشيوعي » وحده. لقد ارتكب خطأً ــ كما فعل نيكسن بالضبط ــ حينما انبرى لمهاجمة الكنيسة والجيش. ويمكن القول بصفة عامة أنه متى تعرّض لانتقادِ المثقفين الليبراليين فانما يكون ذلك على أساس أن أساليبه ليست بالأساليب الناجعة لتخليص البلاد من الشيوعيين الحقيقيين.

هناك استثناءات ملحوظة ولكنها قليلة إلى درجة مؤسفة.

وعلى نفس النحو نجد القاضي روبرت جاكسن احد القادة الليبراليين بالمجلس الأعلى للقضاء يعارض مقولة « الخطر القائم والمحقق » [التي تقضي بجواز وضع حدود لحرية التعبير في الحالات التي تمس بأمن الدولة] حينما يراد تطبيقها على أنشطة الشيوعيين نظرا لأنها لم تكن صارمة بما فيه الكفاية. ذلك اننا اذا انتظرنا ــ كما وضّح ــ حتى يصبح الخطر « قائما ومحققا » فسيكون قد فات الأوان. فالواجب إذن هو إيقاف الشيوعيين قبل أن تتحقق « افعالهم التي لاريب فيها ». إنه يتبنى هكذا وجهة نظر حكم الاستبداد : يجب ألا نسمح بالشروع في مثل هذه المناقشات.

إلا أن الليبراليين قد صدموا لما انقلبت ضدهم أسلحة ماكارثي الذي لم يعد يحترم قوانين اللعبة ــ تلك اللعبة التي ابتدعوها.

م. ر : لقد لاحظت على نفس النحو أن الفضائح التي تثار بخصوص وكالة المخابرات المركزية «C.I.A» لا تتعلق بالأنشطة الرئيسية للوكالة، بقدر ما تتعلق بكونها تقوم أحيانا بما يعتبر مبدئيا من اختصاص المكتب الفيدرالي للمباحث.

ن. ت : هذا جزء مما هو صحيح، زيدي عليه فلاحظي مثلا ذلك الغضب الذي أثارته الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التي نظمتها الوكالة. لقد صدم الناس لكون هذه الوكالة قد حاولت اغتيال بعض الزعماء الأجانب. إن ذلك خبيث طبعا. إلا أنه لا يعدو أن يكون محاولات فاشلة ــ في معظم الحالات على الأقل ــ وغامضة في بعضها. ولنتأمل بالمقابل مخطط « العنقاء » الذي تورطت فيه الوكالة والذي قام حسب حكومة سايغون بإبادة أربعين ألف مدني في ظرف سنتين. ما هو السبب في عدم اعتبار ذلك ؟ لِمَ يعتبر كل هذا الخلق أقل أهمية من كاسترو أو شنايدر أو لومومبا ؟.

أما الضابط الذي كان مسؤولا عن كل هذا، وليام كولبي، المدير السابق للوكالة فهو الآن كاتبُ ركنٍ (في الصحف) محترم وأستاذ مساعد داخل الجامعة. ولقد وقع نفس الشيء في اللاووس، إن لم نقل ما هو أبشع. كم من فلاح لقي حتفه ضحية لمخططات الوكالة ؟ فهل هناك من أثار المسألة ؟ لا أحد. ولا عناوين رئيسية.

إنها القصة المألوفة : فالجرائم التي يتم تسليط الأضواء عليها جرائم ذات دلالة، إلا أنها غير ذات قيمة إذا ما قيست إلى المخططات الاجرامية الأساسية الحقيقية للحكومة، تلك المخططات التي يتم التغاضي عنها أو النظر إليها كأمر مشروع.

م. ر : لكن كيف تتمكن من الحصول على كل هذه المعلومات اذا كانت الصحافة لا تنشرها ؟.

ن. ت : انها معلومات يمكن الحصول عليها. لكن الحصول عليها مقصور على من كان عنيدا. إذ يتعين على الراغب في الكشف عنها أن ينذر قسطا كبيرا من حياته للتقصي. إلا أن « امكانية الحصول » هذه تافهة الدلالة على الصعيد العملي. إنها لاغية بدرجة أو بأخرى من الوجهة السياسية. ومع ذلك وعلى الصعيد الشخصي، فإن الوضعية بالنسبة لامرىء مثلي تُعدّ بالطبع أحسن بما لا مجال فيه للمقارنة في الولايات المتحدة منها في المجتمعات الكليانية (التوتاليتارية). فمن حاول مثلا أن يقوم في الاتحاد السوفياتي بما أقوم به هنا سيجد نفسه ربما داخل السجن. إنه لأمر بليغ « وناطق »، ذلك المتمثل في أن كتاباتي السياسية في انتقاد سياسة الولايات المتحدة لم تتم قط ترجمتها فيما يسمى بالبلدان الشيوعية. مع أنه قد تم ذلك على نطاق واسع في بقية انحاء العالم. إلا أنه يتعيّن على المرء أن يكون حَذِراً في تقديره للدلالة السياسية التي يمكن أن تكون للارتفاع (= الزوال) النسبي للقمع ــ عن المحظوظين على الأقل ــ في الولايات المتحدة. ماذا يعني هذا بالضبط والملموس ؟.

لقد دعيت مثلا في السنة الماضية لأتحدث بِهَارْفَارْدْ أمام طائفة من الصحفيين يطلق عليهم « رفاق ينان ». وكان أعضاؤها يحجون إلى عين المكان كل سنة من كل أنحاء الولايات المتحدة وكذا من البلدان الأجنبية من أجل توسيع مداركهم ان صح هذا التعبير. ولقد سألوني أن أتناول قضية واترغيت وما يتعلق بها من مواضيع ــ فالصحافة كانت على العموم مزهوة حينئذ بمواقفها المبدئية والشجاعة خلال فترة واترغيت نظرا لمجرد ماسبق لي أن ذكرته الآن. وبدل أن أناقش واترغيت عمدت إلى الكلام عن الأمور التي لمحت إليها آنفا، لأنني كنت أتساءل إلى أي مدى تصل معرفة هؤلاء الصحفيين المكوَّنين تكوينا عاليا والحسني الاطلاع إذا ما قورنوا بعامة الناس، إلى أي مدى تصل معرفتهم بأمثال تلك الأمور ؟ طيب : ما كان لأحد منهم أية فكرة عن حجم المخططات القمعية للمكتب الفيدرالي للمباحث ؛ اللهم إلا ما كان من أحد الصحفيين القادمين من تشيكاغو. فقد كان يعرف كل شيء عن قضية هامبتن. والحقيقة أن تلك القضية كانت قد تناولتها صحافة تشيكاغو بتفصيل. ولو كان من بين الحضور من ينتمي إلى سانديانغو إذن لكان قد عرف أشياء معينة عن منظمة الجيش السري. وهكذا...

في ذلك إذن يتمثل أحد مفاتيح الأشياء في كليتها. فقد أدى الأمر بكل امرىء إلى الاعتقاد بأن ما يَعرِفه يمثل استثناءً محليا. **وبذلك يَبْقَى القالب الكلي محجوبا.** فالمعلومات،يتم نشرها من طرف الصحافة المحلية ؛ إلا ان دلالتها العامة وخارطتها الكلية على المستوى القومي تبقى في حيز الغموض. كذلك كان الأمر طول مدة قضية واترغيت بالرغم من أن المعلومات قد تم الكشف عما هو جوهري منها في تلك الفترة بالضبط وبسند قوي من الوثائق. وحتى منذئذ قلّما كانت المعالجة تحليلية وقريبة من الوضوح تغطي الأحداث بالكيفية اللازمة. إن ما يواجهنا هنا هو نوع محكم من أنواع الهيمنة الايديولوجية بما أن المرء يتخيل باستمرار أن الرقابة غير موجودة ــ وهذا صحيح إذا ما أخذنا الرقابة بمفهومها التقني الإجرائي الضيق. فأنت لن تدخل السجن بسبب اكتشافك للحقائق وحتى بسبب قيامك بالتشهير بها أنّى أمكنك. إلا أن النتيجة تبقى هي نفسها كما لو كانت هناك رقابة فعلية. إن الواقع الاجتماعي غالبا ما يتم

طمسه من طرف المثقفين. إلا ان الامور كانت بالطبع مغايرة إلى حد ما في الفترة التي عرفت كثيرا من التحركات الشعبية المناهضة للحرب ومن الحركات الطلابية. فقد كانت هناك امكانيات كثيرة للتعبير داخل هياكل الحركات الشعبية عن رؤى تتعدى الحدود الضيقة لما يمثل داخله المثقفون بدرجات متفاوتة من ايديولوجية رسمية.

م. ر : كيف كان رد فعل الأمريكيين تجاه تصريحات وأحكام سولجنتسين[15] ؟.

ن. ت : كان ردَّ فعل مُهماً، في الصحافة الليبرالية على الأقل، وهي الصحافة التي تعنيني بالدرجة الأولى. فقد انتقد البعض ما يتصف به من مغالاة. لقد تعدى ما كانوا يسمحون به. فقد دعا مثلا إلى تدخل مباشر للولايات المتحدة بالاتحاد السوفياتي، دعوة كان يمكن أن تقود إلى نشوب حرب ؛ وكان من شأنها أكثر من ذلك أن تسيء إلى المنشقين السوفيات أنفسهم. كما أنه قام بإدانة ما اعتبره خذلانا أمريكيا متجليا في التخلي عن الكفاح من أجل تركيع المقاومة الفيتنامية، وبمعارضة الاصلاحات الديموقراطية في اسبانيا معارضة علنية ؛ وكان يساند إحدى الصحف التي تنادي بممارسة الرقابة في الولايات المتحدة. وهكذا... ومع ذلك فإن الصحافة لم تفتأ تنوه بما يمتاز به هذا الرجل من معنويات عملاقة ومثالية. إن حياتنا الضيقة الأفق لا تسمح بتصور مثل ذلك السمو وتلك العظمة في الاخلاق والهمم !

والحقيقة أن « المكانة المعنوية » لسولجنتسين لا تعدو أن تكون مشابهة لتلك التي يتمتع بها كثير من الشيوعيين الذين كافحوا ببسالة من أجل إحقاق الحريات المدنية هنا في حظيرة بلدهم بينما نجدهم يدافعون عن حملات التصفية وعن معسكرات التشغيل في الاتحاد السوفياتي أو يمتنعون عن انتقادها. أما صاخاروف[15] فلا يتصف في آرائه بنفس الغرابة طبعا. ولكنه يرى من جهته بأن تقاعس الغرب عن مواصلة حرب فيتنام حتى تحقيق نصر أمريكي يعد من أكبر مظاهر تقهقره. إنه يأسف لكون الولايات المتحدة لم تتصرف بما كان يكفي من الحزم، ولكونها قد تماطلت طويلا في إرسال ما يكفي من الوحدات العسكرية. إن هؤلاء الناس يرددون كل ضنائع جهاز الدعاية بالولايات المتحدة وبالضبط كما يفعل الشيوعيون الأمريكيون ــ الذين طالما كافحوا هنا من أجل إحقاق الحقوق المدنية ــ حينما يُبَيْغِغُون الدعاية السوفياتية. وهكذا يبدو العدوان الأمريكي المدعم بالوثائق على جنوب الفتنام مثلا وكأنه لا يشكل جزءاً من التاريخ ! إن المرء لا يسعه إلا أن يقدر شجاعة صاخاروف وعمله الممتاز في ميدان الدفاع عن حقوق الانسان بالاتحاد السوفياتي. أما أن يوصف أمثال هؤلاء بكونهم « عمالقة الهمة » فأنه أمر ملفت للنظر :

لم يفعلون (الأمريكيون) كل هذا (المبالغة في التنويه بالمنشقين) ؟ لأنه من المفيد جدا بالنسبة لأغلبية المثقفين الأمريكيين أن يعتقد الشعب بأن الولايات المتحدة لا تعاني من أية أزمة معنوية حقيقية. إذ أن مثل تلك الأزمات مقصورة على الاتحاد السوفياتي، وهاهم « عمالقة الهمة » على ذلك من الشاهدين.

فإذا ما قارنا سولجنتسين بالآلاف المؤلفة من متقاعسي الحرب ومُتولّي القتال خلال حرب فيتنام سنجد أن كثيرا من هؤلاء كان يعمل بمستوى معنوي أسمى مما لدى صاحبنا.

فسولجنتسين كان يدافع بحزم عن حقوقه وعن حقوق أمثاله ؛ وذلك جدير بالإعجاب لا محالة. أما هؤلاء المتولّون فإنهم يدافعون عن **حقوق الآخرين**، أي عن ضحايا العدوان والرعب الأمريكي. إن عملهم يندرج في مكانة معنوية أسمى. هذا بالاضافة إلى أن عملهم ذاك لم يكن مجرد رد على مضايقات لحقتهم بصفة شخصية ؛ فهم في غالبيتهم قد مارسوا أعمالهم تلك التي تنتهي بصاحبها إلى السجن أو المنفى بمحض اختيارهم، في الوقت الذي كان فيه بامكانهم أن يركنوا بسهولة إلى عيشة الدعة. ومع هذا فإننا لم نفتأ نقرأ في الصحافة الليبرالية ما يشير إلى أنه من الصعب علينا أن نتصور مكانة سولجنتسين في مجتمعنا فضلا عن إمكانية وجود نظير له. إنه زعم مهم تترتب عنه أشياء كثيرة :

فالكثير من الناس ينادي اليوم بأن ظاهرة التقاعس قد نشأت في أمريكا بسبب تخوف الشباب الأمريكي من أن يُسلك يوما في الجندية. إنه تخريج مُريح بالنسبة لأولئك المثقفين الذين كانوا قد اكتفوا بمعارضة الحرب لأسباب « عملية ». إلا أنه افتراء عظيم. فلا شيء كان أسهل بالنسبة لمعظم أولئك الذين ناهضوا الحرب منذ نشوء المناهضة من أن يراوغوا التجنيد بالوسائل والأساليب الخاصة بذلك كما يفعل الكثيرون اليوم. والحقيقة أن كثيرا من محركي هذه القضية كانوا قد استفادوا من وضعية التأجيل. كما أن الكثيرين من متولي القتال قد اختاروا أن يسلكوا مسلكا صعبا محفوفا بالمحن لمجرد دوافع مبدئية. أما أولئك الذين ساندوا الحرب أول الأمر، والذين لم يأخذوا في الهمس باحتجاجاتهم إلا بعد أن أخذ الثمنُ يصبح باهضا، فإنه من المستحيل بالنسبة إليهم أن يُسلّم المرء بوجود مناهضة جريئة ومبدئية — خصوصا لدى الشباب — للمناكر والبشاعات التي سبق لهم أن جوَّزوها يوماً. إن السواد الأعظم لليبرالية الأمريكية لا يرغب في سماع أي شيء من كل هذا نظرا لأن ذلك من شأنه أن يثير كثيرا من الأسئلة المحرجة من قبيل : ماذا كان شغلهم لما كان عصاة الحرب ومناهضوها يواجهون السجن والمنفى ؟ لذلك فقد جاءهم سولجنتسين كهبةٍ من الله تمكنهم من التخلص من أزمات الضمير عن طريق « تصديرها الى الخارج » إن صح التعبير، ومن ستر مواقفهم كأناس بقوا صامتين طوال كل تلك السنين ثم انتهوا بإبداء معارضة قائمة على أسس ضيقة ومخزية أخلاقيا كأسس : التكلفة، ومصالح الحكومة الأمريكية.

ولقد أحدث **موينيهان** لما كان سفيراً (للولايات المتحدة) لدى الأمم المتحدة نفس المفعول حينما قام بمهاجمة العالم الثالث. لقد أثارت هنا تلك المهاجمة كثيرا من الاعجاب لما قام على سبيل المثال بإدانة عيدي أمين رئيس أوغندا باعتباره عنصريا سفاحا. والمسألة هنا لا تتعلق بما إذا كان عيدي أمين عنصريا سفاحا أم لا. فلاشك في صواب الوصف والتسمية. إن السر كل السر يكمن في دلالة كون موينيهان يوجه هذا الاتهام، وكون الآخرين يصفقون لنُبله وشجاعته أنْ فعل ذلك. فمن هو موينيهان يا ترى ؟ لقد عمل في أربع إدارات : إدارات كيندي، جونسن، نيكسن، وفورد ؛ أي تلك الادارات بالضبط المدانة بجرائم الإبادة العنصرية بدرجة ما كان عيدي أمين ليحلم بها. تصوري أن موظفا متوسطا من موظفي الرايخ الثالث قد اتَّهَمَ بحق شخصاً ما بجريمة التقتيل العنصري ! إن طريقة إلقاء التبعات الأخلاقية وإلصاقها بالآخرين لمن بين الأساليب المتبعة اليوم لإعادة إقامة أسس المشروعية الأخلاقية لممارسة النفوذ

الأمريكي، تلك المشروعية التي كانت قد تزعزعت خلال حرب فيتنام. ولقد استُغِلّ سوجينتسين لهذه الغاية بطريقة عادية ومتوقعة ؛ بالرغم من أن المرء لا يمكنه بالطبع أن يستخلص أية نتيجة تقويمية في ما يخص حملاته ضد نظام القهر والعنف بالاتحاد السوفياتي، على مجرد تلك الأرضية.

فلينظر المرء إلى شخص مثل أنجيلا دافيس ؛ إنها تدافع عن حقوق السود الأمريكان ببسالة وتصميم. ولكنها رفضت في نفس الوقت مساندة المنشقين التشيكيين أو انتقاد الغزو الروسي لتشكوسلوفاكيا. فهل اعتبرت « عملاقة همة » ؟ لا تكاد. ومع ذلك فإنها في اعتقادي أرفع من سولجنتسين على مستوى الهمة. فهي على الأقل لم تأخذ على الاتحاد السوفياتي عدم اقتراف بشاعاته بما يكفي من الشدة.

م. ر : يبدو مما قلتم، ومما قيل حول تدخل الولايات المتحدة في التشيلي بكتاب « أورايب »[14] أن هناك سياسة حقيقية للتلقيح. إذ أنه يتم تفجير فضائح عظمى حول أحداث طفيفة ــ واترغيت، قضية (I.T.T.)[15] سنة 1973 ــ بهدف إخفاء الفضائح الحقيقية كالاغتيالات السياسية وانقلاب سبتمبر، وجعلها مقبولة [حسب تعبير فاي] أكثر : فأنت تلقح الجمهور بفعل فضيحة من فئة الصغائر، وعندما تقع الحوادث الكبرى ذات الشأن بعد ذلك فإن موضوعها يكون حينئذ قد جُرد سلفا من معظم ما كان يمكن أن يكتسيه من قيم الإثارة، وتكون أهميتها مادته قد فقدت مظاهر الجدة، وذلك هما المقياسان الأساسيان لتسطير العناوين الرئيسية الكبرى في الصحف[16].

ن. ت : نعم، إن ذلك وثيق الصلة بما قلت لتوي عن الصحافة الليبرالية وحالتها منذ نهاية الحرب. فالحكومة اليوم في أمسّ الحاجة إلى استعادة ثقة الناس فيها وإلى جعل الشعب ينسى معالم التاريخ كي تتم إعادة كتابته. ولقد تكفل المثقفون إلى حد بعيد بهذه المهمة. وقد أضحى من الضروري كذلك ان يتم استخلاص ما ينبغي استخلاصه من الحرب من « دروس »، وأن يتم تصور كل ذلك على أكثر الأسس سطحية وبمقاييس بعض المقولات المجردة عن كل دلالة اجتماعية كمقولات « الحماقة »، « الأخطاء »، « الجهالة » وربما « التكلفة ».

فلم كل هذا ؟ نظرا لأنه سيتعين عما قريب تبرير مواجهات أخرى، ولم لا تدخلات أخرى للولايات المتحدة في العالم ؟ فيتنام أخرى، ربما.

إلا أن الأمر هذه المرة يجب ان يتعلق بتدخلات موفقة لا تفلت من قبضة اليد : التشيلي، على سبيل المثال. بل إنه بامكان الصحافة أن تنتقد حتى التدخلات الموفقة ــ التشيلي، جمهورية الدومينيك... الخ ــ مادام هذا الانتقاد لا يتعدى حدود « اللياقة المتحضرة » أي ما دام لا يعمل على إثارة حركة شعبية من شأنها أن تعرقل تلك العمليات، وما دام غير مقرون بأي تحليل معقول لدوافع الامبريالية الامريكية ؛ لأن مثل ذلك يعتبر من قبيل المُوبقات التي لا تسمح بها الايديولوجية الليبرالية.

كيف كانت الصحافة الليبرالية تتناول قضية فيتنام ؟ وهي القطاع الذي كان يساند سياسة « الحمائم » ؟ لقد كانت تفعل ذلك عن طريق التأكيد على « حماقة » تدخل

الولايات المتحدة هناك. إنها كلمة جوفاء من الناحية السياسية. فقد كان يكفي حسب هذا المنطق أن تكون هناك سياسة « محنكة ». لقد استحالت الحرب بهذا الاعتبار إلى مجرد خطأ مأساوي تحولت بمقتضاه النيات الطيبة إلى سوء تدبير بسبب جيل من المسؤولين المتغطرسين غير الأكفاء. كما تم شجب وندالية الحرب بنفس المقولات الجوفاء واللاغية... فالأهداف كانت ربما مشروعة ــ وكان بالامكان التسليم بمشروعية القيام بنفس الشيء، شريطة أن يتم ذلك بأساليب أكثر انسانية...

لقد سبق أن عارض الحمائم « المترزنون » الحرب لأسباب عملية. ويتعين الآن إعادة بناء نظام القناعات الذي يجعل من الولايات المتحدة مُحْسِنَ البشرية الذي وهب نفسه عبر التاريخ لقضايا الحرية وتقرير المصير وحقوق الانسان. إن الحمائم « المترزين » يشاطرون الصقور نفس القناعات بهذا الصدد : إنهم لا يجادلون في حق الولايات المتحدة في التدخل في بلدان أخرى. أما انتقاداتهم فهي اليوم جد مفيدة بالنسبة للدولة التي تجد مصلحة في أن تُنتقد ما دام الحق الأساسي في التدخل بالقوة أمراً لاجدال فيه.

هيابنا نُلقي نظرة على احدى افتتاحيات صحيفة نيويورك تايمز، افتتاحية تقوم بإعطاء تحليل تَدَبُّري لحرب فيتنام بعد أن وضعت الحرب أوزارها. إن محرر الافتتاحية يشعر بأنه من السابق لأوانه أن تستخلص دروس الحرب في ذلك الحين :

> **تتصف « كليو » إلهة التاريخ بكونها هادئة متأنية ومراوغة في أطوارها... فبعد حين من الدهر، وبعد ذلك فقط، يمكن للتاريخ أن يقوم بفرز وتقدير ما اختلط من خير وشر، وحكمة وسفاهة ومُثُل وأباطيل على طول القصة الفيتنامية... فمن الأمريكيين من يرى أن الحرب من أجل الحفاظ على فيتنام جنوبية مستقلة وغير شيوعية حربٌ كان يمكن أن تخاض بشكل آخر. ومنهم من يرى بأن بقاء فيتنام جنوبية غير شيوعية كان من أصله مجرد أسطورة... إنه عقد كامل من اللجاجة الحادة يُخفِقُ في حسم هذه الخصومة المستديمة.**

أفهل ترين ؟ إنهم لم يعملوا حتى على ذكر الامكانية المنطقية المتمثلة في الموقف الثالث ألا وهو أنْ لا حق للولايات المتحدة لا قانونيا ولا أخلاقيا في التدخل بالقوة في شؤون فيتنام الداخلية. لقد تُرِكت للتاريخ عنايةُ الفصل فيما نشب بين الصقور والحمائم المحترمة من خصومة. أما الموقف الثالث الذي يعارض الاثنين معا فإنه قد أُقصي من إطار المناقشة. إن نطاق ملكوت « كليو » لا يمتد ليسع بعض الأفكار اللامعقولة كتلك التي ترى بأنْ ليس للولايات المتحدة أي حق في التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية للآخرين سواء أكان هذا التدخلُ مُوفَّقاً أم لم يكن. وقد قامت النيويورك تايمز بنشر كثير من الرسائل التي قامت بالرد على افتتاحيتها تلك. غير أنها لم تنشر ولو رسالة واحدة تطرح البديل المشار إليه. إن لدي اليقين بأن رسالة على الأقل من قبيل النموذج الآتي قد بعث بها إليهم... وربما كان هناك رسائل أخرى كثيرة :

إلى رئيس التحرير
نيويورك تايمز
229 west 43d .S.T
Newyork .N.Y. 10036

8 أبريل 1975

سيدي المحترم :

لقد لاحظت افتتاحية التايمز يوم 5 أبريل بأن « عقدا كاملا من اللجاجة الحادة يخفق في حسم هذه الخصومة المستديمة » التي نشبت بين رأيين متنازعين : رأي يرى « أن الحرب من أجل الحفاظ على فيتنام جنوبية مستقلة وغير شيوعية حرب كان يمكن ان تخاض بشكل آخر » ورأي يرى أن « بقاء فيتنام جنوبية غير شيوعية كان من أصله مجرد أسطورة ». ولقد كان هناك أيضا موقف ثالث : يرى أنْ ليس للولايات المتحدة وبقطع النظر عن حظوظ التوفيق لا المشروعيةُ ولا الأهليةُ للتدخل في الشؤون الداخلية لفيتنام. إن هذا يمثل موقف كثير من حركات السلام الحقيقية، أي أولئك الذين يناهضون الحرب نظرا لكونها حربا غير عادلة وليس فقط لكونها غير موفقة. إنه لمن المؤسف ألا يعتبر هذا الموقف حتى مجرد طرف في النقاش كما تتصوره التايمز.

ولقد لاحظ دونالدكيدك في الصفحة الأولى بأن « تعبير حمّام الدم » ومنذ أن انتشر كموضة بخصوص الحديث عن صراع الهند الصينية لم يطلق من طرف أي أحد فيما يبدو على الحرب في حد ذاتها بقدر ما كان يطلق على ما من شأنها ان تسفر عنه في نهايتها » إن ذلك محض ادعاء.

فلقد ألح كثير من الامريكيين المنضوين في صفوف حركات السلام الحقيقية لسنين طويلة على النقطة الأساسية التي يعتقد أن « لا أحد » كان قد أشار إليها، وأنها كانت نقطة كباقي النقط في خضم ادبيات الحرب. ولإيراد مثل واحد فقط نشير إلى أننا كنا قد ألفنا كتيباً في الموضوع : [عنف الثورة المضادة : حمام الدم في الواقع وعبر الدّعاية 1973] بالرغم من ان الشركة المتحكمة في الناشر [الاخوة وارنر] قد رفضت هذه المرة السماح بالتوزيع بعد أن تمت عملية النشر. إلا أن امثال تلك الملاحظة قد أبديت مرارا، بقطع النظر عن هذه الحالة، خلال المناقشات وعبر أدبيات الحرب، من طرف ذلك القطاع من الرأي العام بالضبط الذي أقصته افتتاحية نيويورك تايمز من النقاش.

مع كامل الاخلاص

— نوم تشومسكي
أستاذ ب M.I.T

— إدوارد. س. هيرمان
استاذ بجامعة بانسيلفانيا

لاحظي اذن كيف أن التايمز قد قامت اثناء عرضها لاطار النقاش باقصاء موقف كثير من حركات السلام من حيز الاعتبار. ولم يكن ذلك منها بسبب تخطئتها للموقف المذكور بل

بسبب اعتبارها إياه غير قابل للتصور وغير لائق للتعبير. وهكذا فحينما تضع التايمز أرضية النقاش وقواعده، تصبح المسلمات الأساسية لجهاز دعاية الدولة من المفترَضات الأولية لدى المشاركين في النقاش : فغاية امريكا تتمثل في الحفاظ على فيتنام جنوبية « مستقلة » — وتلك مغالطة من السهل ابراز سفسطائيتها — ويبقى السؤال الوحيد المطروح متعلقا بمعرفة ما إذا كانت هذه الغاية النبيلة داخل نطاق متناولنا أم لا ؟.

وهكذا فحتى أكثر الأنظمة الدعائية وقاحة لا يبلغ بها الأمر إلا نادرا إلى درجة طرح مذهب الدولة كعقيدة لا تناقشُ ولا تكون هناك حاجةٌ إلى دفع ما يُوجَّه إليها من انتقاد بما أنه يتم تجاهله بكل بساطة.

إن ما هو بين أيدينا هنا مثال رائع لكيفية وآلية الدعاية في نظام ديموقراطي. فالدولة الكليانية (التوتاليتارية) المستبدة تكتفي بنشر المذهب الرسمي بوضوح وصراحة. ولذلك فإن بامكان الفرد أن يعتقد في قرارته ما يشاء، إلا أنه لا يستطيع ابداء معارضته إلا مجازفا بنفسه. أما النظام الدعائي الديموقراطي فلا أحد يعاقبُ فيه [من الناحية النظرية] على معارضته للعقيدة الرسمية ؛ بل إن الخلافات يتم تشجيعها في الواقع في تلك الأنظمة ؛ فما يسعى هذا النوع من الأنظمة إلى تحقيقه هو وضع حدود لإمكانيات التفكير : أي أن ينحصر الأمر بين أنصار الخطة الرسمية من جهة، والمنتقدين الأشداء الشجعان الذين يثيرون الإعجاب باستقلالية أحكامهم من جهة أخرى، الصقور والحمائم. إلا أن المرء يكتشف أن لدى الطرفين معاً بعضَ القناعات الضمنية المشتركة، وأن تلك القناعات بالضبط هي كل ما هو أساسي في الأمر. ولا ريب في أن نظاما معينا للدعاية يكون أكثر نجاعة حينما يتم دَسُّ وتسريب قِيَمِهِ بدل التأكيد عليها، وحينما يضع حدوداً لإمكانيات التفكير بدل الاقتصار على فرض سُنَّة واضحة المعالم والقسمات يتعين على الفرد حكايتها ببغائياً وإلّا ناله سوءُ العاقبة. فكلما كان النقاش حاميا كلما تم التثبيت المنهجي للقيم الأساسية لنظام دعائي، تلك القيم التي يتم تسليم بها ضمنيا من جانب كل الأطراف. من هنا يأتي ذلك الزعم المحبوك الذي يدعي بأن الصحافة تمثل قوة نقدية محايدة — وربما كانت نقديتها ذات بعد مصيري بالنسبة لسلامة صحة النظام الديموقراطي — في حين أنها تمثل في الواقع قوة تضع نفسها كلية في خدمة المبادىء القاعدية للنظام الايديولوجي : كمبدإ حق التدخل، وحق الولايات المتحدة المقصور عليها في القيام بدور الحكَم والسيَّاف على ظهر الأرض، بخصوص الحالة التي نحن بصدد الحديث عنها. إنه، لعمري، لنظام بديع من أنظمة الشحن العقائدي.

وإليك مثالا آخر من الأمثلة السائدة على نفس الخط. تأملي هذا الاستُشهاد المأخوذ من صحيفة « الواشنطن بوسط »، وهي الصحيفة التي غالبا ما ينظر إليها كأشد وسائل الاعلام القومية انتقادا للحرب. إن الفقرة الآتية مقتطفة من افتتاحية يوم 30 أبريل 1975 تحت عنوان : « تعبير عن رأي » :

إذا كان الكثير من جوانب التدبير الراهن للسياسة الفيتنامية يمتاز بالفساد وضلال السبيل، ويتصف حتى بالمأساوية، فإنه ليس بالامكان

إنكار كون بعض الجوانب من أهداف تلك السياسة جوانب صائبة تستحق الدفاع عنها. لقد كان من الصائب على الخصوص أن يتمنى المرءُ اقتدار شعب جنوب الفيتنام على أن يحدد بنفسه شكل الحكم ونوع النظام الذي يرتضيه لنفسه. ويحق للجمهور الأمريكي بل يتعين عليه في الحقيقة أن يتبين كيف أن الدوافع النبيلة تنتهي أحيانا بانقلابها إلى سوء تدبير. إلا أنه لا يمكننا أن نجازف بانكار كل ذكريات الدوافع الأولى.

تُرى ماذا كان يقصد « بالدوافع النبيلة » ؟ ومتى ــ بالضبط ــ كانت الولايات المتحدة تعمل على مساعدة الفيتناميين الجنوبيين على اختيار ما يرتضون من صيغة للحكم ومن نظام اجتماعي ؟ بل إن مجرد طرح مثل هذه الأسئلة يجعل اللامعقولية في أعلى درجاتها. فمنذ اللحظة التي اخفق فيها المجهود الفرنسي المدعم من طرف أمريكا في تكسير شوكة الحركة الوطنية الكبرى بفيتنام والولايات المتحدة تعارض عن وعي وبصيرةٍ كلَّ قوة سياسية منظمة في جنوب الفيتنام حتى انتهت أخيرا إلى تصعيد العنف بعد أن أخفقت محاولات تفتيت تلك القوى السياسية. تلك وقائع من السهل تدعيمها بالوثائق ؛ لذا يتعين الآن ازالتها بالمرة.

إن الصحافة الليبرالية لا تجرؤ على طرح الأسئلة بشأن الأسس المذهبية لملة الدولة، تلك الأسس المتمثلة في الجزم بأن الولايات المتحدة دولة محسنة فاضلة حتى وإن تم التغرير ببراءتها في غالب الأحيان ؛ وأنها تعمل جاهدة لتمكين الآخرين من حرية الاختيار بالرغم من أنه يتم ارتكاب بعض الأخطاء أحيانا أثناء تطوير برامجها المتعلقة بالصداقة العالمية. فيجب ان نصدق بأننا « نحن الأمريكيين » نتصف بالخير دائما بالرغم من كوننا في الواقع غير منزَّهين عن الخطإ :

« إن الدرس الأساسي لفيتنام لا يتمثل بتاتا في أننا خبثاء « كشعب » بقدر ما يتمثل في أننا قادرون على ارتكاب الأخطاء وعلى أفدح الدرجات... ».

لاحظي هذا النوع من البلاغة « اننا... كشعب » لسنا خبثاء في قرارتنا حتى وإن كنا قادرين على ارتكاب الأخطاء ! أفنحن الذين قررنا « كشعب » خوض حرب الفيتنام ؟ أم أن الذي فعل ذلك إنما هو شيء أقرب صلة إلى قادتنا السياسيين والى المؤسسات الاجتماعية التي هم في خدمتها ؟ إن طرح مثل هذا السؤال أمر غير مشروع طبعا حسب أركان ملة الدولة، لأن ذلك يثير أسئلة أخرى حول المصادر والأسس الاجتماعية للسلطة ؛ وتلك أسئلة لا تُعتبر إلا من طرف المتطرفين اللا معقوليين الذين يتحتم إقصاؤهم من حلبة النقاش [بامكاننا أن نثير مثل تلك الأسئلة بشأن بلدان أخرى. لكن لا تجوز إثارتها بخصوص الولايات المتحدة][17].

إني إذْ أجزم جزم اليقين بأن مثل تلك التقنيات الهادفة إلى إضفاء المشروعية على تدخلات الولايات المتحدة تندرج في إطار وضع الأسس لعمليات مستقبلة، فإني لم أفعل ذلك من

منطلقات التشاؤم. فيجب ألا يغيب عن بال المرء أنه في نفس الوقت الذي ذاقت فيه حكومة الولايات المتحدة مرارة الاخفاق في فيتنام، لم يكن فلاحها إلا باهرا في اندونيسيا، في الشيلي، في البرازيل وفي كثير من الأماكن الأخرى.

إن موارد الايديولوجية الامبريالية موارد رحبة. فهذه الايديولوجية تجوّز، بل تشجع اشكالا مختلفة من المعارضة كتلك الاشكال التي مثلتُ لها لتوي. وهكذا يجوز انتقاد هفوات المثقفين والمستشارين الحكوميين، بل يجوز حتى اتهامهم برغبة مبهمة في « السيطرة » ، وتلك مقولة أخرى فارغة الدلالة الاجتماعية غيرُ مرتبطة من أي وجه من الأوجه بالنيات الاجتماعية والاقتصادية الملموسة. إن إطلاق شيء مبهم مثل : « الرغبة في السيطرة » للدلالة على استخدام الولايات المتحدة للقوة من أجل الحفاظ على نمط معين من نظم العلاقات الدولية، وبالتدقيق لضمان بقاء بلدان العالم مفتوحة إلى أقصى حد ممكن أمام استغلال الشركات المتمركزة في الولايات المتحدة، لأمر يعتبر غاية في الصفاقة. إن ذلك يعني التفكير بأسلوب مرفوض.

ويتعين على الأعضاء المحترمين بالعالم الأكاديمي أن يغضوا الطرف عن الكمية الهائلة منَ الوثائق والمستندات المتعلقة بالمبادىء التي توجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وبسَعْي هذه السياسة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي يستجيب لحاجيات الاقتصاد الأمريكي وسادته. إني أشير بهذا إلى الوثائق المهمة التي تتضمنها مثلا « **أوراق البانتاغون** » والتي تغطي الفترة الممتدة ما بين نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات وهي الفترة التي وضعت فيها الخطط الأساسية بكل وضوح ؛ أو إلى الوثائق المتعلقة بالمخطط العالمي لما بعد الحرب، وهي وثائق صادرة في بداية الأربعينات عن فِرَق « دراسات الحرب والسلم » التابعة لمجلس العلاقات الخارجية. هذا إذا اقتصرنا على مثالين بارزين اثنين فقط. ونلاحظ على العموم أن مسألة تأثير الشركات في السياسة الخارجية، والعوامل الاقتصادية في تبلور السياسة يُحتفظ بها لهوامش الدراسات المحترمة لصياغة السياسة، حيث ترد بشكل مكشوف، تلك الدراسات التي يتم القيام بها من حين لآخر والتي تدعم بسهولة بالوثائق.

م. ر : إن كل ذلك لايكاد يكفي لكشف النقاب عن الأرباح التي تحققها سياسة « الاحسان إلى الانسان ».

الواقع إن كل ما كنتم تقولونه يوحي إلي باتفاق أو تلاق غريب في شكل استنتاج موقت يرجع بنا إلى السؤال الأول الذي يسعى إلى معرفة ما قد يكون هناك من صلات بين نظرية الايديولوجيا ومفاهيم نظريتكم اللغوية : النحو التوليدي.

إن الايديولوجيا الامبريالية تسمح كما قلتم بعدد كبير من المتناقضات والمخالفات والانتقادات... فكل شيء مقبول ومسموح به ماعدا شيء واحد : ألا وهو الكشف عن الدوافع الاقتصادية. ولديكم ظاهرة من نفس النوع في النظرية التوليدية للشعر : إني أفكر في التحليل الذي اقترحه كل من « هال » و« كيزير »(٥) بخصوص البحر الخماسي الاقدام في عروض الشعر الانجليزي.

فالبيت الشعري حسب ذلك هيكل يتمثل في تعاقب النبر الشديد والخفيف :

خ ش، خ ش، خ ش، خ ش، خ ش

(خ = خفيف، ش = شديد)

إلا أننا حينما ندرس عينة من الشعر الانجليزي نجد عدداً كبيراً من الحالات التي تخل بالميزان المذكور، عددا من « المخالفات » للنموذج البياني العام. ومع ذلك فان الأبيات التي ذاك شأنها لا تكون مقبولة فحسب، بل غالبا ما تكون أروع.

هناك شيء واحد فقط لا يجوز : أن تضع حركةً منبورة تتوسطُ اثنتين غيرَ منبورتين في موقع من مواقع الخفة على طول الميزان التجريدي للبيت.

إن ملاحظة هذا النوع من الخطَر على مستوى الإعلام تسمح لنا بأن نطّمع في اقتدار نظرية الايديولوجيا على كشف القوانين الموضوعية التي تحكُم الحديث السياسي ؛ إلا أن هذا ليس في حدود الساعة سوى تشبيه واستعارة.

ترجمة : محمد المدلاوي

الهوامش الأصلية :

— (ا) انظر : Libération (يناير 1973).

— (ب) انظر : Ramparts (أبريل 1973) ؛ Social policy (سبتمبر 1973).

— (ح) ظهر هذا في العدد الأخير من المجلة التي لم تعد تصدر منذئذ بسبب افتقارها إلى دعم مالي : Ramparts (غشت 1975).

(د)- See Dave Dellinger, More Power Than We Know (New York : doubleday, 1975); and N. Chomsky, Introduction to N. Blackstock, ed, Cointelpro (New York : Vintage Books, 1976), For some examples.

(هـ)- The New Industrial State (New York : Signet Books 1967), p.335.

(و)- Manuel Uribe, le livre noir de l'intervention americaine au Chile. (Paris : Le Seuil 1974)

(ز)- Jean Pierre Faye, Le Portugal d'otelo : La révolution dans le labyrinthe (Paris : J — L. Lattès 1976) يتضمن هذا الكتاب تحليلا للتعاليق الخاصة بانقلاب نوفمبر 1975 بالبرتغال.

(ي)- Morris Halle and S. Jay Keyser, English Stress, its Form, its Growth and its Role in Verse (New York : Harper & Row, 1971), and «Chaucer and the Study oF Prosody,» College English Vol. 28 (1966), pp. 187 - 219.

هوامش الترجمة :

(1) استعملت الكلمة هنا على غرار استعمالها في تعابير « فن الفقه »، « فن التاريخ »، « فنون العربية »... الخ

(2) من أهم الشركات المتعددة الجنسية.

(3) يتم التحكم في سلوك العامل بتقنيات سيكو-اجتماعية معينة. انظر تلخيصا لأهم الدارس

السوسيولوجية التي تتناول هذا الموضوع في الباب 9 من الفصل الثاني (ص 131 ــ 161) من كتاب : CLEFS pour la Sociologie. G. Lapassade. Col. SEGHERS.

(4) جمع Commissar ويطلق في الاتحاد السوفياتي على مفتش الحزب الشيوعي المكلف بتقوية الولاء للحزب (حسب تعريف معجم أوكسفورد).

(5) يريد تشومسكي ان يبين بأن كالبيث بتذكيره لعبارة « المصدر التاريخي » لتصبح « مصدر تاريخي » في الطبعة الثانية قد عبر عن مدى اضطراره للأخذ بتحاليل التحريفيين حيث ان تذكير العبارة يفيد أن ما ذكر عبارة عن مصدر من بقية المصادر الممكنة.

(6) نسبة إلى الاقتصادي البريطاني الشهير اللورد جون مايناردكينيز (1883 ــ 1946) صاحب النظرية الرأسمالية الشهيرة حول محاربة الأزمات الدورية للرأسمالية والداعية إلى العمل بكل الوسائل (بما فيها النفخ في السوق بالأوراق المالية اذا ما اقتضى الحال) لضمان التشغيل الكامل وتوزيع الدخل بشكل يجعل القوة الشرائية الاجمالية تواكب تطور طاقة الانتاج.

(7) الاشارة هنا إلى مقاعد التصنت التي كانت تنصب لاستراق أسرار المكالمات في إطار التجسس على الحزب الديموقراطي.

(8) شركة (I. B. M) هي شركة متعددة الجنسيات لانتاج المعدات الاليكترونية بلغت من القوة ما جعل القضاء يتابعها منذ سنوات بتهمة خرق قانون الاحتكار الذي لا يسمح مبدئيا بتجاوز نسبة 75 % في احتكار قطاع معين.

(9) يطلق « الغيتو » في أوروبا وامريكا على الأحياء البئيسة التي تقطنها المجموعات العرقية المقهورة ؛ ومن أشهرها بالولايات المتحدة حارة « هارليم » بنيويورك. التي يقطنها السود.

(10) GESTAPO اختصار مقطعي لعبارة « الشرطة السرية للدولة » وهي التسمية التي كانت تطلق على أحد جناحي جهاز الأمن في الرايخ الهيتلري (1936 ــ 1945).

(11) تنظيم كان قد أسس سنة 1865 بعد الحرب الأهلية وكان يعارض فكرة إدماج السود في مجتمع البيض.

(12) جون ماكارثي من مواليد 1908 اشتغل بالمحاماة ابتداء من 1935. إنتمى إلى الحزب الديموقراطي ثم أصبح مستقلا ثم انخرط في صفوف الحزب الجمهوري. كان عضوا في الكونغرس وقاد حملته الانتخابية ابتداء من سنة 1950 تحت شعار محاربة الشيوعية. ولعب دورا كبيرا في حملة التضهير التي قام بها ترومان ضد من يعتبرهم مناوئين للدولة. وقد عرفت سياسته بالماكارثية.

(13) هنري ولاس كان حاكم جزيرة الألاباما. عرف بأفكاره العنصرية والمتطرفة. تقدم مرارا للانتخابات الرئاسية (68 ــ 72 ــ 1976 مثلا). تعرض لمحاولة اغتيال أجبر على إثرها على التنقل بالكرسي المتحرك.

(14) جورج مارشال (1880 ــ 1959) جنرال ورجل سياسة. كان قائد أركان الجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية كما شغل منصب كتابة الدولة ما بين 1947 ــ 1948. وباسمه يعرف المشروع الأمريكي لاعادة تعمير أوروبا ما بعد الحرب (مشروع مارشال 1948).

(15) من المنشقين السوفيات الذين كانت الصحافة الغربية قد أقامت حولهم ضجة إعلامية كبيرة قبل بضع سنوات.

(16) (I. T. T.) = « المؤسسة العالمية للتلغراف والتيلفون ». من أهم الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات. تلعب دورا كبيرا وحاسما في تحديد سياسة الولايات المتحدة بامريكا اللاتينية على الخصوص. إتهمت سنة 1973 بتمويل الاعداد لقلب نظام أليندي بالتشيلي.

(17) انظر بخصوص ما يتعلق بصميم هذه النقطة (طبيعة وتقنية الاعلام الأمريكي) مقالا مهما بقلم « ماري فرانس طوانيط » تحت عنوان « كيف تطمس الصحافة مناقشة الأفكار » : لوموند الديبلوماسي ــ نوفمبر 1980. ص : 4 ــ 5.

(18) وليام أبلمان وليامس : مؤرخ أمريكي كبير من ذوي الاتجاه الذي يعرف لدى المحافظين الأمريكان باسم « التحريفية » ومن اخر مؤلفاته : « هل يمكن قيام أمريكا كفكرة وحقيقة بدون أمبراطورية ؟ » نيويورك 1980.

* ننشر هذا الحوار باتفاق خاص لشومسكي مع « الثقافة الجديدة »